الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر –سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير، علوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص "مالية وبنوك "

بعنوان

تقييم أداء البنوك التجارية وفق نظام "camels"

- دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية -

من إعداد الطالبين:

- بن عمير محمد
- هاشمي نور الإسلام

تحت إشراف الأستاذ:

- د. نزعي عز الدين

وقشت وأجيزت علناً بتاريخ: .....

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	.....	رئيسا
الأستاذ	.....	مشرفا ومقرراً
الأستاذ	.....	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018م – 1441/1440هـ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر –سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير، علوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص "مالية وبنوك "

بعنوان

تقييم أداء البنوك التجارية وفق نظام "camels"

- دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية -

من إعداد الطالبين:

- بن عمير محمد
- هاشمي نور الإسلام

تحت إشراف الأستاذ:

- د. نزعي عز الدين

وقشت وأجيزت علناً بتاريخ: .....

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	.....	رئيسا
الأستاذ	.....	مشرفا ومقرراً
الأستاذ	.....	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018م – 1441/1440هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد شكر الله شكرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه وكبريائه وعظمته ومنه وكرمه الذي أحاطنا به و رعايته في إنجاز هذه الدراسة وما توفقنا إلا بالله و الصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه و من ولاه.

لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص الشكر لكل من كان له الفضل علينا، وكان عونا لنا في إنجاز هذه الدراسة، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور **"نزعي عز الدين"** الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، وعلى نصائحه وتوجيهاته التي لم يبخل علينا بها ومساعدته لنا، وإلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم هذه الدراسة لما بذلوه من جهد في قراءة وتمحيص هذه الدراسة.

ولا ننسى توجيه الشكر للدكتور **"لحول عبد القادر"** على وجه الخصوص على النصائح و الإرشادات التي قدمها لنا و كذلك نشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

ونشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب و من بعيد

جزى الله الجميع خير الجزاء وجعل عملهم خالصا لوجهه، وجعله في ميزان حسناتهم يوم القيامةإنّه على ذلك لقدير، وبالإجابة جدير.

الإهداء

بعد الحمد لله رب العالمين والصلاة و السلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد رسول العالمين

أهدي عملي المتواضع إلى

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما و أكرمهما زيارة بيته الكريم

إلى من هم أعز وأغلى عندي إخوتي و أخواتي

لِي الجدين الكريمين إلى أعمامي و أخوالي

إلى كافة زملائي في الدراسة

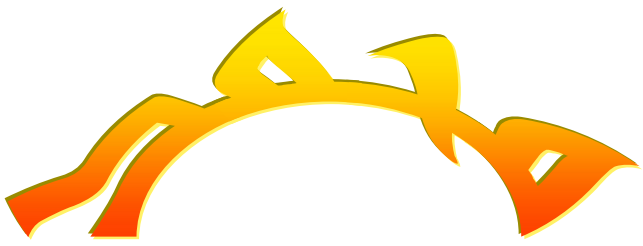

الإهداء

بعد الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد رسول العالمين

أهدي عملي المتواضع إلى

من أحمل اسمك بكل فخر يا من أفتقدك منذ الصغر يا من يرتعش

قلبي لذكرك يا من أودعتني لله

والدي العزيز

إلى الطاهرة الساجدة التي صنعت مني رجلا قادرا على مواجهة

الحياة و أن أكون شيء في الحياة

أمي حفظها الله

إلى من هم أعز و أغلى عندي أخواتي

إلى كافة زملائي في الدراسة

إسلام

ملخص الدراسة:

نظرا لتطور العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجدت الحاجة إلى توفر نظم رقابية تعبر على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على اكتشاف مدى قابلية هذا القطاع للتأثر بالأزمات. لذلك فقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بالرقابة بالتركيز على المخاطر التي تعتمد على نظم التقييم وترتكز بشكل كبير على إستراتيجية البنك في معالجة المخاطر.

ولقد وضح البحث طبيعة العلاقة بين نظام التقييم بأبعاده وخصائصه المختلفة وعمليات الرقابة المصرفية مع تحديد العناصر التي تتطلب توجيه عناية واهتمام خاص. وقد حاولنا في هذا البحث تقييم البنك باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي، وثم ربط نتائج التقييم بالعناصر الواجب مراعاتها عند القيام بعملية الرقابة وذلك بهدف تأكيد دور نظام التقييم المصرفي في دعم عملية الرقابة على البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية:

معيار camels، تقييم الأداء، البنوك التجارية، نوعية الإدارة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

Abstract :

Due to the evolution of banking and its complexities and the expansion and diversification of its operations, it has created the need for regulatory systems that reflect the integrity and stability of the financial system and help to determine the vulnerability of this sector to crises. In the United States, there has been a so-called oversight by focusing on the risks that are based on the evaluation systems and based heavily on the Bank's risk-management strategy.

The research explained the nature of the relationship between the evaluation system with its different dimensions and characteristics and the banking supervision processes, while identifying elements that require special attention and attention. In this research, we tried to evaluate the bank using the American banking assessment system, and then linked the evaluation results to the elements to be considered in the process of monitoring in order to confirm the role of the banking evaluation system in supporting the control of commercial banks.

Key words:

Standard camels, performance appraisal, commercial banks, quality management, sensitivity to market risk direction.

فهرس المحتويات

شكر..... I
إهداء..... II
ملخص البحث..... IV
فهرس المحتويات..... V
قائمة الجداول..... VII
قائمة الأشكال..... VIII
مقدمة..... أ

الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة

تمهيد..... 2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك التجارية..... 3
المطلب الأول: مفاهيم حول تقييم الأداء..... 3
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء..... 3
الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء..... 4
الفرع الثّالث: مـ ّية تقييم الأداء..... 5
الفرع الرابع: مراحل عملية تقييم الأداء..... 5
المطلب الثاني: ماهية البنوك التجارية..... 6
الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية..... 6
الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية..... 7
الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية..... 8
الفرع الرابع: مـ ّية البنوك التّجارية..... 9
المبحث الثاني: نظام "Camels" لتقييم الأداء المالي للبنوك..... 10
المطلب الأول: مدخل حول نظام "Camels" لتقييم الأداء..... 10
الفرع الأول: نأة وتطو ّر نظام "Camels"..... 10
الفرع الثاني: تعريف نظام "Camels"..... 11
الفرع الثالث: ـ ّزات وعـُيوب نظام "camels"..... 12
الفرع الرابع: كيفية عمل نظام "camels"..... 13
المطلب الثاني: معايير نظام "camels" لتقييم الأداء..... 15
الفرع الأول: كفاية رأس المال وفق نظام "camels"..... 16

الفرع الثاني: جودة الأصول وفق نظام "camels"..... 20
الفرع الثالث: جودة الإدارة وفق نظام "camels"..... 25
الفرع الرابع: السيولة وفق نظام "camels"..... 27
الفرع الخامس: الربحية وفق نظام "camels"..... 30
الفرع السادس: الحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق نظام "camels"..... 33
خلاصة الفصل الأول 36

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد..... 38
المبحث الأول: طبيعة الجهاز المصرفي الجزائري 39
المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي الجزائري..... 39
الفرع الأول: تعريف البنك المركزي..... 39
الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي..... 39
المطلب الثاني: مهام البنك المركزي..... 40
المبحث الثاني: البنوك التجارية..... 41
المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية ومهامها..... 41
المطلب الثاني: البنوك التجارية (التنمية المحلية، الجزائري الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، بنك الخليج الجزائر)..... 41
الفرع الأول: نشأة ومهام بنك التنمية المحلية B.D.L..... 41
الفرع الثاني: نشأة ومهام البنك الجزائري الخارجي B.E.A..... 42
الفرع الثالث: نشأة ومهام القرض الشعبي الجزائري C.P.A..... 42
الفرع الرابع: نشأة و مهام بنك الخليج الجزائر AGB..... 43
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية..... 44
المطلب الأول: منهجية الدراسة وا إجراءاتها..... 44
المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج متغيرات الدراسة..... 49
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات..... 59
خلاصة الفصل الثاني..... 65
الخاتمة..... 67
قائمة المصادر والمراجع..... 70
قائمة الملاحق..... 76

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	يمثّل تصنيف البنوك حسب نظام "camels"	14
(2-1)	تصنيف كفاية رأس مال البنك وفق نظام التقييم المصرفي "camels"	19
(3-1)	تصنيف جودة أصول البنك وفق نظام التقييم المصرفي "camels"	23
(4-1)	تصنيف جودة إدارة البنك وفق نظام التقييم المصرفي "camels"	26
(5-1)	تصنيف سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي "camels"	29
(6-1)	تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي "camels"	32
(7-1)	تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي "camels"	35
(1-2)	يوضح نتيجة اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	45
(2-2)	معامل الارتباط بيرسون بين محاور الدراسة	47
(3-2)	يمثّل لمحور الأول لمدى تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية	49
(4-2)	يوضح المحور الثاني لعلاقة البنوك مع البنك المركزي	50
(5-2)	يبّن المحور الثالث لإدارة المخاطر في البنوك	51
(6-2)	يمثل المحور الرابع لتقييم الأداء داخل البنوك	52
(7-2)	يوضح المحور الخامس للمراجعة والتدقيق	53
(8-2)	يبّن المحور السادس لإدارة وتسيير الموارد البشرية في البنوك الجزائرية	54
(9-2)	يمثل المحور السابع للتكنولوجيا و المعلومات	55
(10-2)	يمثل المحور الثامن لمعايير أخرى	56
(11-2)	يبين المحور التاسع لمعيار سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية	57
(12-2)	يبين المحور العاشر لمعيار الحساسية اتجاه مخاطر السوق	58
(13-2)	نتائج اختبار أحادي العينة T-TEST	59
(14-2)	نتائج اختبار أحادي العينة T-TEST	60
(15-2)	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب متغير الخبرة المهنية في اختلاف سلامة الإدارة	61
(16-2)	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب متغير الخبرة المهنية للحساسية اتجاه مخاطر السوق	61
(17-2)	تحليل التباين الأحادي سلامة الإدارة حسب نوع البنك	62
(18-2)	تحليل التباين الأحادي حساسية اتجاه مخاطر السوق حسب نوع البنك	63
19-2)	نتائج الاختبارات البعدية	63

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	يبّن وصف حالة البنك حسب نظام "camels	15

مقدمة

إنّ تعرّض البنوك للعديد من الأزمات ساهم في احتلال السّلامة المصرفية والأهمّية الّتي تُؤخذ في عين الاعتبار في كافة أنشطة المصرف، والسّعي لوضع أنظمة مبكّرة من أجل التّعرّف على مشاكل الّتي ستحدث قبل استفحالها، لذا سعت البنوك إلى تقييم أدائها لمعرفة نقاط القوّة والضّعف الّتي تعتري أنشطتها والعمل على استدارتها.

وبما أنّ السّلامة المصرفية تبدأ بتقييم الأداء المصرفي، وتُعدّ عملية تقييم الأداء المصرفي محور اهتمام بحثنا هذا لأنّه ذات أهمّية كبيرة لتحقيق أهداف المصرف.

ولأنّ النّظم التعليمية المعروفة في تقييم الأداء لها محدّداتها وهي قاصرة على إعطاء إشارات تحذيرية لغدارة المصرف شاملة فهي تعتمد على التحليل الكمّي دون النّوعي.

لذلك أصبح من الضّروري أن يكون لدى المصارف نظام تقييم جديد يواكب التّطوّرات الاقتصادية العالمية والابتعاد عن الأساليب التّقليدية، ومن الأنظمة هناك نظام "Camels" الّذي يُغطّي كيفية رأس المال "Adequacu du capital"، جودة الأصول "Qualitu mene gement" السّيولة "liquidity"، الرّبحية "Earmings" ومخاطر السّوق "Sensitrity to market Disk".

وهي مقياس ملخصة للمعلومات الإشرافية كمؤشرات الكمية والنّوعية غرضها تقييم المصرف بطريقة شاملة ومُوحدّة وسيُساعد تطبيق هذا النظام على تحديد نقاط الضّعف للمصرف المالية والتّشغيلية والإدارية وممّا يتطلّب توجيه انتباه رقابي خاص لتدخل الإدارة المصرفية والسّلطات الإشرافية لمعالجة ما يُهدّد السّلامة المالية للمصرف والمخاطر المتنوّعة.

1/- إشكالية الموضوع:

انطلاقًا ممّا تمّ ذكره سابقًا، ومن خلال الدّراسة الّتي نودّ القيام بها، نطرح السّؤال التّالي:

ما مدى مُساهمة وتطبيق معيار ي سلامة الإدارة وحساسية اتجاه مخاطر السوق لنظام "Camels" في تقييم أداء البنوك الجزائرية؟

وتتفرّع تحت هذه الإشكالية الإشكاليات الجزئية التّالي:

- هل يمتلك البنك طاقم إداري ذات كفاءة في إدارة البنك؟

- ما مدى تجاوب الإدارة البنك مع توصيات البنك المركزي؟
- ما مدى حساسية البنك لمخاطرالسّوق؟

2/- فرضيات الموضوع:

2-1/فرضيات الرّئيسية:

يُساهم معيار "Camels" في تقييم أداء البنك وتوجيه مُتّخذي القرار في البنك.

2-2/ الفرضيات الجزئية:

- يوجد سلامة للإدارة في البنوك الجزائرية.
- توجد حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية.
- يوجد إختلاف في سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية يعود لخبرة العمال.
- توجد اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق يعود لخبرة العمال.
- توجد فروق في سلامة إدارة البنوك يعزى لنوع البنك.
- يوجد اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية يعزى لنوع البنك.

3/- أسباب اختيار الموضوع:

إنّ اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية منها:

- طبيعة التخصّص: مالية وبنوك.
- الاهتمام بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في هذا المجال، والّذي يخدم مجال الاقتصاد وبالأخصّ الجهاز المصرفي.
- الميول الشّخصي لهذه المواضيع والرغبة في البحث بهذا المجال.

4/- أهداف البحث:

- تقييم كفاءة أداء البنك.
- تفادي البنوك الوقوع في الأخطاء.

- تحديد مدى التزام البنوك بمعايير التقييم الدولية.

5/- أهمية البحث:

1- أهمية التقييم المالي لأداء البنوك و اعتباره أمرا مهما لكثير من المهتمين و الدارسين نظرا للثقل الذي تمثله البنوك و حساسيته لدورها الاقتصادي.

2- الأهمية التطبيقية لنموذج camels باعتباره احد الأساليب الحديثة في مجال تقييم الأداء البنكي.

6/- منهج البحث:

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة، سنعتمد هذا المنهج الوصفي في الجانب النظري، وتحديد أهم التعاريف التي يتطلبها البحث و المتعلقة به.

أما الجانب التطبيقي للدراسة سنعتمد على المنهج التحليلي و الوصفي لما يتناسب مع طبيعة الموضوع البحث، من خلال تحليل أهم مؤشرات Camels

7/- حدود البحث:

تم إدراج في هذه الدراسة من الجانب النظري إلى مفاهيم نظرية حول تقييم الأداء ، البنوك التجارية، ومعيار camels .

أما الجانب التطبيقي فتتم حول تقييم أداء البنوك الجزائرية منها بنك التنمية المحلية BDL وبنك الخارجي الجزائري BEA والقرض الشعبي الجزائري CPA وبنك الخليج الجزائري AGB وذلك بتطبيق معيار ي camels وهما سلامة الإدارة في البنوك الجز ائرية و الحساسية اتجاه مخاطر السوق من أجل معرفة الوضع و تقييم سلامة البنوك و إلتزاماتها الدولية في التسيير.

8/- الدراسات السابقة :

8-1/ الدراسات العربية:

- أحمد نور الدين الفرا:" تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي"الدر اسة عبارة عن رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، تناولت الدراسة بنك فلسطين كدراسة حالة في الفترة الممتدة بين 2004-2007 حيث عملت هذه الدراسة على تقييم أداء بنك فلسطين باستخدام نظام CAMELS لمعرفة مدى وجود حالة ضعف تشوب أداء بنك فلسطين من خلال مؤشرات تقييم كل من كفاية رأس المال، الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية إتجاه مخاطر السوق، و توصل الباحث إلى تصنيف بنك فلسطين في التصنيف 1 مما يعني أن أداء البنك قوي و سليم في العديد من النواحي.
- يوسف بوخلخال: " **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**" أجريت الدراسة على بنك الفلاحة و التنمية الريفية لسنتي 2009-2008 الدراسة عبارة عن مقالة سلطت الضوء على أهم المعايير و النماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية و ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات و المعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية و تفادي عدم حدوثها في المستقبل، حيث تم إبراز الجوانب الإيجابية في تطبيق نظام CAMELS و دورها كرافد هام في تغذية عمليات التفتيش و الرقابة بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف و القصور و التي تشكل مداخل مهمة في البحث عن جذور المشكلات المصرفية و مسبباتها.
- عاشوري صورية: " **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية** " الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، تمت الدراسة على البنك الوطني الجزائري كدراسة حالة للفترة الممتدة بين سنتي 2009-2006 طبقت الباحثة معايير و مؤشرات نظام CAMELS و توصلت إلى أن البنك الوطني الجزائري يتميز بموقف سليم نسبيا و لكن تواجهه بعض نقاط الضعف، فبالرغم من التزام البنك بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد مما يجعله يمتلك رأس مال جيد و قدرته على تحقيق أرباح مرضية تضمن له البقاء، إلا أن البنك يعاني من مشكلة تزايد القروض المتعثرة و مشاكل في السيولة.

8-2/ الدراسات الأجنبية:

- ✓ Lorraine Buerger: "**CAMELS RATINGS**: what they mean and why they"

الدراسة عبارة عن مقال صادر من بنك BANK DIRECTOR التابع لمجموعة DIRECTOR CORPS و ذلك سنة 2011 اعتريت الكاتبة أنه ليس هناك عنصر من العناصر المكونة لنظام CAMELS أكثر أهمية من العناصر الأخرى، و أنه يجب على المسيرين أن يفهموا فهم عميق لنظام CAMELS لأهميته كنظام لتقييم الأداء، و تم من خلال المقال تقديم النقاط التي من خلالها يقيم كل عنصر من عناصر نظام CAMELS و التدابير الواجب اتخاذها بعد تقديم تقييم للبنك.

9/- هيكلة البحث:

قمنا بتخصيص الفصل الأول و الذي يحمل عنوان "**الجانب النظري للدراسة** "، والذي تم تقسيمه إلى مبحثين. المبحث الأول كان بعنوان **الأدبيات النظرية ـ الإطار المفاهيمي للدراسة ـ** والذي تناول مفاهيم حول تقييم الأداء، البنوك التجارية، أما المبحث الثاني كان بعنوان **نظام "Camels" لتقييم الأداء المالي للبنوك** والذي تم تخصيصه إلى مدخل حول نظام "Camels" لتقييم الأداء و معايير نظام "camels" لتقييم الأداء.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان " **الجانب التطبيقي للدراسة** " تم تخصيصه لدراسة حالة فقسمناه إلى مبحثين المبحث الأول وهو بعنوان **طبيعة الجهاز المصرفي الجزائري** تم تحديد فيه البنك المركزي الجزائري و البنوك التجارية الجزائرية أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج المتوصل لها و اختبار الفرضيات.

الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة

تمهيد:

يكتسي تقييم الأداء أهمّية كبيرة بالنسبة لأيّ مُنظّمة كما يتضمّنه مِن لقياس لمدى قُدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وكفاءتها في استقلال مواردها بصورة مُثلى، كما تعتمد عليه في إصدار الحكم على النتائج المحقّقة ورسم السّياسات مُستقبلاً.

وفي مجال البنوك فإنّ عملية تقييم الأداء لا تقلّ أهمّيةً عن باقي المؤسسات والمنظّمات ضمن خلالها تستطيع البنوك كشف نقاط القوة والضّعف في كافة أنشطتها وتحديد الانحرافات من أجل معرفة كيفية معالجتها ورسم السّياسات المناسبة لرفع وتحسين الأداء.

يسعى نظام "Camels" من خلال تصنيفه للبنوك تقييم كفاية رأس مال البنك وقُدرته على مواجهة المخاطر الّتي تعتري أنشطته، وكذا تقييم جودة الأصول وقُدرتها على تحقيق الإيرادات، كما يأخذ بعين الاعتبار كلّ من الإدارة ووضعية السّيولة، فيُنظر لإدارة البنك من حيث الكفاءة في التسيير والسّعي على رفع مكانة البنك ومُواجهة التنافسية، وينظر إلى السّيولة من حيث كفاءة البنك في تسيير سُيولته وقُدرته على تلبية الاحتياجات المالية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك التجارية

تهدف المجتمعات الأساسية على اختلافها إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، وذلك بما يرفع مـُعدّلات النّمو الاقتصادي، ولهذا أعطى لمعدّلات الأداء أهمّية بالغة خاصة في المؤسسات المصرفية رغم أنّها صعبة القياس في هذه المؤسسات الخدمية إلاّ أنّ موضوع تقييم الأداء للبنوك اكتسب أهمّيةً خاصةً، نظرًا للدّور المتميّز في توفير الموارد التّمويلية وفي تأدية الخدمات المصرفية لعملائها ابتداءً من تقديم الائتمان حتّى تحليل الشبكات والكمبيالات، وكذا المساهمة في تحقيق التّنمية الاقتصادية والاجتماعية في البيئة الّتي تخدمها.

المطلب الأول: مفاهيم حول تقييم الأداء

يـُعتبر الأداء المحور الرئيسي الّذي يبتنصليّه جـُهود كافة المنظمّات فهو يـُشكّل أهمّ أهدافها، المنظمات تتوقّع أن تـُؤدّي وظائفها بكفاءة وفعّالية، وبالتّالي فإنّ تقييم الأداء يتمّ من خلاله التّعرّف على نقاط القوّة والضّعف في أداء المنظمة.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء

قبل تقديم مفهوم لتقييم الأداء لابدّ من التّعرّف أولاً الأداء حيث أنّ الأداء هو «انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها وبكفاءة وفعّالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها»[1].

أمّا تقييم الأداء هو عبارة عن قياس مدى نجاح الوحدات في تحقيق أهدافها المحدّدة مـُسبقًا»[2]، أو هو التّأكّد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتّحقق من تنفيذ الأهداف المخطّطة»[3].

---

[1]- الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلّة الباحث جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 07، 2010/2009، ص: 218.

[2]- عرف محمود الكفراوي**الرّقابة المالية" مؤسسة الثقافة الجامعية**، الإسكندرية، ط02، 2004، ص: 137.

[3]- أبو الفتوح علي فعالة**التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1999، ص: 23.

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء

يتمثّل الهدف العام لعملية تقييم الأداء؛ التّأكّد من الأداء الفعلي يتمّ وفقًا للخطط الموضوعة والمرسومة، إلاّ أنّ هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يُمكن إيجازها في النّقاط التّالية:

- كشف بعض المشكلات الإدارية والتنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية نتائج تقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية.

تنشيط الأجهزة الرّقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات الّتي يُقدّمها تقويم الأداء فيكون بمقدورها التّحقّق من قيام الشّركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية وإنجازها الأهداف المرسومة كما هو مطلوب حيث تُقدّم تقارير الأداء أفضل المعلومات الّتي يمكن أن تُستخدم في متابعة وتطوير المتطلّبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف الوحدات الاقتصادية.

العمل على الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التّنمية يتمّ عادةً من خلال التّوسع وإقامة المنظمات الجديدة[1].

مُتابعة تنفيذ أهداف البنك التجاري المحدّدة مُسبقًا الأمر الّذي يتطلّب مُتابعة تنفيذ الأهداف المحدّدة لها ونوعًا ضمن الخطّة المرسومة والمدّة المحدّدة لها بالاستناد على البيانات والمعلومات المتوفّرة.

- الكشف عن مواطن الخلل والضّعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللاّزمة لها وتصحيحها.
- التحقّق من تنفيذ الأهداف الّتي تضمها الخطط الموضوعة من طرف البنك التجاري في الوقت المحدّد.
- الرّقابة على كفاءة الأداء من تنفيذ البنك لأهدافه وذلك باستخدام موارده المتاحة أفضل استخدام[2].

---

[1]- موسى محمد أبو حطب **فعّالية نظام تقييم الأداء و أثرها على مُستوى أداء العاملين حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية**، مذكرة مُقمّة لاستكمال مُتطلّبات شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص: 18.

[2]- شروق رقبة، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر -دراسة حالة القرض الشّعبي الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2007/2006، ص: 60.

- الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية، حيث أنّ الأولى تعني القدرة على توليد إيرادات سواءً من الأنشطة الجارية أو الرّأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني القدرة على تحقيق فائض من الأنشطة الموضّحة سابقًا من أجل مُكافأة عوامل الإنتاج[1].

الفرع الثّالث:أهمّية تقييم الأداء

تحظى عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بأهمّية كبيرة يمكن إبرازها في التالي:

يُعتبر تقييم الأداء أهمّ الرّكائز الّتي تبني عليها عملية المراقبة.

يُفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلّها ومعرفة مواطن القوّة والضّعف في المنشأة.

معرفة مدى سلامة السّياسات والإستراتيجيات خلال السّنة المالية[2].

يُبيّن تقييم الأداء في البنوك التجارية قُدرة البنك على تنفيذ ما خطّط له من أهداف خلال مُقارنة النّتائج المتحقّقة مع المستهدفة والكشف عن الإنجرافات واقتراح طول مناسبة لها، ممّا يعزّز أداء البنك التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

- يظهر تقييم الأداء المركز الإستراتيجي للبنك التجاري ضمن إطار البيئة الّتي يعمل فيها، ومن مثّ تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الإستراتيجي للبنك[3].

الفرع الرابع: مراحل عملية تقييم الأداء

إنّ عملية تقييم الأداء تتطلّب دراسة شاملة للمؤسسات المعنية للحصول على المعلومات الضّرورية من واقعها، ويتمّ ذلك على مراحل نُوجزها فيما يلي[4]:

---

[1]- عبد الغني دادان، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**،بحث في مجلّة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2007، ص: 41.

[2]- زينة قمري، **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسات الميناائية**الدراسة عبارة عن مُداخلة، جامعة سكيكدة، الجزائر، (د.ت)، موقع وتاريخ التحميل،

http:// www. Vantukji. Com// media/ 2056/ F264. Doc consulte le 20/03/2019 a 20 :25

[3]- نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 29.

[4]- بوعتروس عبد الحق**معايير تقييم الأداء للمؤسسة الصّناعية العامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة عنابة، الجزائر، 1992، ص: 49.

- **جمع المعلومات:** تعتبر أوّل خطوة في تقييم الأداء وتتمثّل في: «حصر أنواع الملاحظات الأوّلية والبيانات الإحصائية الخاصّة بالمؤسسة وذلك من واقع الوثائق المالية والمحاسبية المتبقّية من عملية الأداء الّتي تعكس مُجريات التّنفيذ الفعلي لمختلف نشاطات المؤسسة».
- **تحليل المعلومات والبيانات:** قد جُمعت في المرحلة الأولى عن طريق دراسة البيانات وتحليلها ماليًا ومعرفة مدلولها وتفسيرها، وعمومًا فإنّ عملية التحليل المالي تعمل على تحليل الانحرافات بمختلف أنواعها (كمّية، قيمية، نوعية، زمنية، فنّية) وكذا اكتشاف نقاط الضّعف والقوّة.
- **استخلاص الأحكام المناسبة والقرارات المفيدة:** يتمّ ذلك من عملية التحليل وذلك بالتأكّد من تطابق الأداء مع الخطة الّتي أُعدّت، وتسجيل النّقائص الحاصلة ومعرفة أسبابها للتقليل منها وتجنّبها في المستقبل، وبالتالي اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة تسمح باستمرارها والتّحسن أكثر.

المطلب الثاني: ماهية البنوك التجارية

تمثّل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المعرفي في الدولة، وذلك بمساهمتها في تنشيط وتنمية حركة الاقتصاد الوطني، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم البنوك التجارية ووظائفها وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

هنالك عدة تعريفات نذكر منها:

- «هي كل مؤسسة مهنتها العادية هي استقبال الودائع بشكل عام أو من جهة أخرى الأموال التي تستعمل لحساب خاص في عمليات الخصوم وعمليات القرض أو أيّ عمليات مالية أخرى»[1].
- «هي الّتي تعتمد على قبول ودائع الأفراد والهيآت بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجلٍ ثمّ إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل، عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الخارجية والداخلية»[2].

[1]- صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجيستر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص: 07.

[2]- محمد السيد سرايا، **البنوك التجارية شركات التأمين**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 15.

- «هي تلك الأنشطة التجارية الّتي تقوم بها، وذلك بتلقّي الودائع وتوفير وسائل الدّفع (الشيكات، وبطاقات الائتمان.....»[1].

إذن البنك التجاري هو نوع من أنواع المؤسسات المالية، الّتي يرتكز نشاطها في قُبول الودائع ومنح الائتمان.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

من أهمّ الوظائف الأساسية الّتي تقوم بها المصارف التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، حيث تقوم البنوك بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية، وطبقًا لنظرية "مكينون شو" فإنّ وظيفة البنوك التجارية يُمكن أن تُساهم مساهمةً فعّالةً في النّمو الاقتصادي إذا ما وفّرت لها الحكومة جوّ المنافسة والحرّية، وبصفةٍ خاصةٍ إذا ما سمحت للبنوك التجارية بدفع فائدةٍ على الودائع وتقاضي فائدةً على القروض بما يعكس أحوال السوّق النقّدية، كما أنّ البنوك التجارية اليوم تُعتبر أحد دعائم الاقتصاد الوطني من حيث أنّها تقوم بتقديم الكفالةلتنفيذ المشاريع الكبيرة، ولدورها في تمويل التّجارة الخارجية، وخاصة في تقديم الاعتماد المستندية الّتي تضمن حقُوق المصدّرين، هذا بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الكثيرة الّتي تقُدّمها البنوك إلى زبائنها مثل الحوالات، تحصيل الشيكات والكمبيالات، صرف المرتّبات والأجور، تسهيل عملية الاكتتاب العام بالأسهم والسندات، وبيع وشراء العملات الأجنبية، تسديد الديون وإيصالات الدفع...الخ. يُمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية فيما يلي:

تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية متُعددّة ويمُكن تقسيمها أيضًا إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة، **والوظائف الكلاسيكية** يمكن إجمالها بما يلي:

- قُبول الودائع على اختلاف الودائع.
- تشغيل موارد البنك على شكل قرُوض واستثمارات متنُوّعة مع مرُاعاة مبدأ التوفيق بين سُيولة أصول البنك وربحيتها وأمنها.

[1] - Sylvie de coussergues ،gestion de la banque, du diagnostégie, dounod, paris, 2010 , p:214, http:// www.wikipedia. Org/wiki/ banque. Consulté le 21.03.2019 à 21 :22 .

أمّا الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوّعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على ائتمان وأبرز هذه الخدمات ما يلي:

- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.
- تمويل الإسكان الشّخصي (ينطوي على ائتمان).
- خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي على ائتمان).
- تحصيل فواتير الكهرباء والهاتف والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيه.
- تحصيل الأوراق التجارية.
- المساهمة في خُطط التنمية الاقتصادية[1].

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية

1/- الخاصية الأولى: تتأثّر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثّر عليه، يُمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مُكلّف بذلك، في حين أنّ البنوك التجارية مُجتمعة لا يُمكنها أن تُمارس أيّة رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

2/- الخاصية الثانية: تتعدّد البنوك التّجارية أمام وحدانية البنك المركزي، تتعدّد البنوك التجارية وتتنوّع تبعاً لحاجات السوّق الائتمانية في الوطن غير أنّ البنك المركزي يبقى واحداً، غير أنّ تعدّد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من مُلاحظة الاتّجاه العام نحو التركّز وتحقيق نوعٌ من التفّاهم والتّحالفات الإستراتيجية، هذا التركّز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التّمويل الواسع والسيّطرة شبه الاحتكارية على أسواق النّقد والمال غير أنّ هذا التركز لم يصل بعدَ إلى مرحلة نتصورّ فيها وُجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

3/- الخاصية الثالثة: تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية، تختلف النقود المصرفية الّتي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية الّتي يُصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع.

[1]- عبد الله تركي نادر الناهش، **البنوك التجارية مفهومها وأهدافها**، منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، 2014، ص:03.

وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزّمان والمكان. والنقود القانونية تُخاطب كافة القطاعات في حين أنّ النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

4/- الخاصية الرابعة: تسعى البنوك التجارية إلى الرّبح عكس البنك المركزي الذي تُعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدرٍ ممكنٍ من الرّبح بأقلّ تكلفةٍ ممكنةٍ وهي غالبا ما تكون مملوكةً من الأفراد أو الشركات.

هذا الهدف مُختلفٌ تماما عن أهداف البنك المركزي والّتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وا إصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا[1].

الفرع الرابع: أهمّية البنوك التّجارية

- تحوي البنوك التجارية ثُلث الأصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد.
- لا تزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدّفع.
- لدى البنوك التجارية القدرة على توليد الأموال من الاحتياجات المتولّدة من إيداعات الجمهور.
- تُعدّ البنوك التجارية الأساسية الّتي من خلالها تُمرّر الدّولة سياساتها النّقدية.
- تُعدّ البنوك التّجارية هي قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي.
- يستطيع البنك التجاري تقديم خدمات مالية بشكل أفضل وأوسع من باقي المؤسسات المالية.

كما يستطيع أن يُلبّي كلّ من الحاجات الائتمانية والدّفع والتّوفير لكلّ من الأفراد والأعمال والحكومات[2].

[1]- عبد الله تركي نادر الناهش، مرجع سابق، ص: 05.

[2]-من الموقع التّالي: http:// www. Accdiscussion. Com / acc 7019. Html، التاريخ: 19 مارس 2019 التّوقيت: 22:29.

المبحث الثاني: نظام "Camels" لتقييم الأداء المالي للبنوك

يُعدّ نظام "Camels" من الأساليب الفعّالة لتقييم أداء المصارف وتحديد مدى قوّة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها، ومن ثمّ مدى تحديدها قُعلى التعامل التّكيّف مع أيّ مُتغيّرات أو مُستجدّات ذات علاقة بنشاطها والتّعرف على عناصر القوّة والضّعف في أداء المصارف.

المطلب الأول: مدخل حول نظام "Camels" لتقييم الأداء

الفرع الأول: نشأة وتطوّر نظام "Camels"[1]

من أوائل الدّول الّتي استخدمت معايير الإنذار المبكّر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية الّتي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 40.000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مُؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرّض النّظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثّقة وتدافع الجمهور نحو سحب الودائع ثمّ حدث انهيار مُماثل في عام 1988 أدّى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ استخدام معايير الإنذار المبكّر في الولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظلّ البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف قبل حدوثها فقلّ العدد إلى 3 مصارف فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار "Camels" كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيّبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998، حيث أن كل المصارف المحلّية تقع في التّصنيف 1 و2 وأنّ أكثر من 40% تتمتّع بالتصنيف 1.

لقد أثّرت نتائج التحليل الّذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصّل المحلّلون الاقتصاديون بهذا البنك إلى أنّ النتائج الّتي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج الّتي أُستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الّذي كان متبعًا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضًا مدى قدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة

[1] - يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التّقييم المصرفي الأمريكي "Camels" على فعّالية نظام الرّقابة على البنوك التجارية**، مجلّة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص: 207.

بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار "Camels" ضمن البيانات المالية السنوية الّتي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية الّتي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار "Camels" للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنّها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثمّ يتخذ قراره على بيّنة من الأمر طالما أنّ النشر لا يُؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.

ففي سنة 1996 تم استبدال مُؤشّر "Camel" بمؤشّر "Camels" الّذي يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المنتظمة وبذلك فال "يُ مثّل المكوّن السادس وهو الحساسية اتّجاه السّوق[1].

الفرع الثاني: تعريف نظام "Camels"

«تتمثل طريقة camels في مجموعة من المؤشرات الّتي يتمّ من خلالها تحليل الوضعية المالية لأيّ مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة الّتي تتمّ عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار camels والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات»[2].

«camels هو نظام تصنيف مُوحد للمؤسسات المالية، نظام التّصنيف الدّاخلي هذا يستخدمه المنظّمين لتقييم المؤسسات المالية على أساس مُوحد والتّعرف على تلك المؤسسات الّتي تتطلّب اهتمام رقابي خاص»[3].

---

[1] - yakob hubayah, « camel rating Approach to Assess the Insurance operator Financial Strength », Journal Ekonomi malaysia, 2012, p :05.

[2] - شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص.ص: 72-73.

[3] - Larraina Buergor, « CAMELS RATINGS, what they mean and why they », deirector corps, 2011, p :02.

يعرف مؤشر "camels" بأنّه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأيّ مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعدّ أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتمّ عن طريق التفتيش الميداني»[1].

ومنه يُمكن أن نُعرّف نظام "camels" على أنّه عبارة عن نظام لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال الفحص الميداني ويُقيّم وضعية البنك من خلال العناصر الستّة المكوّنة له ويسمح من خلاله معرفة تصنيف البنك ومن ثمّ اتّخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تجنّب وُقوع البنك في أزمات.

الفرع الثالث: مميّزات وعُيوب نظام "camels"

1/ -مميّزات نظام "camels"

يمكن تلخيص أهّم مميّزات معيار "Camels" في النقاط التالية:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة التقارير.
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلّل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدى ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل[2].

2/ - عيوب وانتقادات طريقة "camels":

يمكن تلخيص أهّم عيوب طريقة في النقاط التالية:

- أعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهّمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلّل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج الّتي يتم الوصول إليها، وحتى لو تمّ التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنّه من الصعوبة بمكان تثبيتها

[1]- علي عبد الرضا حمودي العميد **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكّر بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق)**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ص.ص: 09-12.

[2]- شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات و هذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبارها متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.
- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

الفرع الرابع: كيفية عمل نظام "camels"

يشمل نظام "camels"على العناصر الستة الرئيسية وهي[1]:

- كفاية رأس المال C.
- جودة الأصول A.
- الإدارة M.
- الأرباح E.
- السيولة L.
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق S.

هذه المكونات موزعة سلميا من 1 إلى 5، يمثل 1 أعلى تصنيف (أحسن أداء) وتمثل 5 أدنى تصنيف (أضعف أداء)[2] و تصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة على النحو التالي:

[1] - Methodes et systemes d'analyse et de prevention des risques au sein du Secretariat General De La Commission Bancaire" ،Étude du rapport annuel de La Commission Bancaire - Étude de La Commission Bancaire En France،1998،p:130

[2] -Beverly J. Hirtle and Jose . p "Supervisory Information and the Frequency of Bank Examination" FRBNY Economic Policy ReviewGunter Capelle-Blancard, April 1999,p:04,

الجدول رقم (1-1): يمثّل تصنيف البنوك حسب نظام "camels"

النسبة الإجمالية	تصنيف البنك
1 - 1.4	قوي
1.5 - 2.4	مرضي
2.5 – 3.4	معقول
3.5 – 4.4	هامشي
4.5 - 5	غير مرضي

Resource :Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi, "Predicting Bank Failure: 2009)" ,Journal of Business Studies Quarterly, Volume 4, Nember 3,2013 ,p: 165.

توزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور، ويعتمد التصنيف على 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية، بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف،يقوم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدى وفق المجوعة التي ينتمي إليها[1].

[1] -Gunter Capelle-Blancard, Thiery Chauveau,"L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe", Revue française d'économie , Vol19, N°1 , 2004, p : 78.

وبعد حصول البنك على رتبة تصنيف معينة يتم وصف حالة البنك حسب درجة تصنيفه كما يلي:

تصنيف مكونات "camels"	وصف حالة المؤسسة المالية
آمن وسليم 1/- المؤسسات المالية في حالة سليمة في جميع نواحي وعموماً فالمكونات الفردية بين 1 أو 2 2/- المؤسسات المالية نسبيا، عموما المؤسسة المالية ليس لها مؤشّرات فردية أكثر من 3	
غير مرضي 3/- تتطلب المؤسسة المالية بعض الإرشادات الرقابية في واحد أو أكثر من مجالات النظام 4/- تتميز المؤسسة المالية بوضع غير آمن وسليم بسبب وجود مخاطر مالية أو أوجه القصور الإدارية التي تؤدي إلى الأداء غير المرضي	
5/- تتميز المؤسسة المالية بوضع غير آمن وسليمة للغاية، المؤسسات في هذه المجوعة تشكل خطر كبير على صندوق التأمين على الودائع واحتمالات إفلاس كبيرة.	

الشكل رقم (1-1): يبيّن وصف حالة البنك حسب نظام "camels"

Resource: R.Alton and al, "Coulda CAMELS downgrade model improve off site surveillance", federal reserve bank of S.T Louis, USA, January- February, 2002, p:48.

المطلب الثاني: معايير نظام "camels" لتقييم الأداء

يشتمل نظام "camels" لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال العناصر الستة المكونة له على العديد من المؤشرات والنسب التي يمكن من خلالها تقييم كل عنصر على حدى، لذا سندرس كل معيار من المعايير الستة دراسة مفصلة وكيف يتم التقييم الفردي لكل معيار بناء على نظام "camels" أهم المؤشرات والنسب التي يعتمد عليها في دراسة كل معيار، بالإضافة إلى توضيح نقاط القوة والضعف التي يشتملها المعيار وذلك من خلال درجات التصنيف المعتمدة.

الفرع الأول: كفاية رأس المال وفق نظام "camels"

تنبع أهمية كفاية رأس مال البنوك من كونه مؤشر على قدرة البنك على مواجهة المخاطر المحيطة به، بالإضافة إلى ثقة المودعين في المصرف وقدرتهعلى ردّ ودائعهم.

1/ مفهوم كفاية ر أس المال:

يقصد بكفاية رأس المال الطرق التي يستعملها مالكو المصرفوا إدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى، ومنه يمكن التعرف على ملائمة المصرف وقدرتهعلى تحمّ ل الخسائر المحتملة[1]، تعتبر كفاية رأس المالنمأهمّ الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملائمة المصرف وقدرتهعلى تحمّ ل الخسائر المحتملة أو الإعسار، حيث كلّما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعا لذلك درجة الملائمة المالية، والعكس صحيح، كلما أولى العلماء في مجال البنوكاهتمامً امتزايدً ا بحجم رأس المال، باعتباره خطالدّ فاالأوّ ل في حالة تعرض البنك لخسار ة بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر، مثل القروض والتوظيفات الأخرى، وذلك مقابل التزامهام و هو ضمان أموال المودعين[2].

2/ - تطور معيار كفاية رأس المال:

حاول العلماء وضع معايري لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكر وبأشكال مختلفةمن أهمّ المعايير التي تستخدم يف قياس كفاية رأس المال المصرفي ما يلي:

2-1/ نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع (رأس المال/ الودائع × 100): يقوم هذا المعيار على أساس التحكّم في المخاطرالنّاتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة من رأس المال وقد

[1]- سعاد عبد الفتاح وآخرون، **قياس كفاية رأس المال للمصارف الأهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 34، 2013، ص: 27.

[2]- سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06، 2006، ص: 152.

اعتمدت المصارف ما نسبته (10%) ويعاني هذا المؤشربأنّه لا يأخذ بعني الاعتبار بمجموع الموجودات ونوعيتها و التي توظف فيها الودائع[1].

2-2/ نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات (رأس المال/ إجمالي الأصول × 100): وقدتّ اللجوء إلى هذا المقياس كبديل مفترض بسبب قصور المقياس السابق في الحكم على كفاية رأس المال لحجم ونوعية الأصول المستثمر في البنك وذلك من خلال حجم الودائع، يتمّ قياس هذه النسبة بقسمة رأس مال المصرف على إجمالي الموجودات، و التي تشمل كافة أوجه الاستثمار والتوظيفات المختلفة للأموال، والتي تتضمن عادةً بعض الأصول المحفوفة بالمخاطرممّا يجعل منها مقياس أفضل للوقوف على أيّة طوارئ غري متوقعة التي قد تواجه المصرفوهنا يتمّ التركيز على إلزامية البنك بالاحتفاظ برأس مال يعادل علىالأقلّ 8% دون اعتبار للمخاطر البنكية المحتملة، ويعاب على هذه النسبة إمهالها أو إغفالها الواضح للمخاطر البنكية التي تتعرض لها أصول البنك التجاري[2].

2-3/ نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة: يقيس هذا المؤشر مدى إمكانية رأس المال الممتلك (حق الملكية) على تغطية الموجودات التي تكون مخاطرها مرتفعة و التي تشمل الأوراق التجارية المخصومةوالقروض و السلفيات[3].

2-4/ معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل: لجنة بازل هيعبار ة عن لجنة تتكون من محافظي البنوك المركزية، تهدف لمراقبة أعمال المصارفو الإشراف عليها[4]، و تعود أسباب إنشاء هذه اللجنة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلهاو التي منحتها البنوك العالمية وتعثّر بعض هذه البنوك، بالإضافة على المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس الأموال في تلك البنوك، وزيادة

---

[1]- نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص:309.

[2]- تهاني محمد محمود الزعابي، **تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشور، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص: 52.

[3]- نضال رؤوف أحمد، نفس المرجع السابق، ص: 310.

[4]- دريس رشيد، حبري سفيان، **مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر**، ص: 02، على الموقع التالي.www.elbassair.org ، يوم 2019/03/31.

فروعها في أنحاء العامل خارج الدولة الأم[1]، قدمت لجنة بازل معيار كفاية رأس المال على النحو التالي:

بازل 1 سنة 1988 معيار كفاية رأس المال[2]:

$$\frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 08$$

تعديلات بازل1 سنة 1996 معيار كفاية رأس المال[3]:

$$\frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5} \geq 08$$

بازل 2 معيار كفاية رأس المال:

$$\frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5 + \text{مقياس المخاطر التشغيلية} \times 12.5} \geq 08\%$$

2-5/ معيار كفاية رأس المالوفقًا لمقررات بازل 03: لقد تضمنت اتفاقية بازل الثالثة محورين أساسين، حيث تمّ التركيز في المحور الأول على تدعيم رأس مال البنوك وذلك بهدف الرفع من مستوى ملائتها أمّا المحور الثاني فقد وضع معايير عالميةلإدار ة مخاطر السيولة في البنوك، فيما يخصّ تدعيم ملائمة البنوك وبهدف الرفع من ملائمتها البنوك وقدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة، ركزت اتفاقية بازل 03 على النقاط التالية: تحسين جودة الأموال الخاصة، زيادة قيمة الأموال الخاصة، زيادة تغطية المخاطر، إدخال نسبة الرافعة، الاهتمام بالمخاطر النظامية والمخاطر بين البنوك[4].

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 80.

[2]- سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مرجع سبق ذكره، ص:153.

[3]- ــــــــــــ، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2009 ، ص:08.

[4]- أمحدد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق توصيات لجنة بازل**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشور، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص.ص: 37-39.

3/- أسس تصنيف كفاية رأس مال البنك وفق نظام التقييم المصرفي"camels"

ويمكنأن نصنّف كفاية رأس المال على النحو التالي:

الجدول رقم (1-2): تصنيف كفاية رأس مال البنك وفق نظام التقييم المصرفي "camels"

التصنيف	وصف حالة رأس المال
01	- أداء قوي للأرباح. - النّموالجيّد للأصول. - خرب الإدار ة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها. - معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصور مقبولة (معقولية توزيع الأرباح: تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب. - الحجم المنخفض للأصول المتعثرةوكفاية المخصصات المكونة لها.
02	لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله، حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرفيمر ّ بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويديوم ّه بصور ةجيّدةولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا، فضلاً عن إخفاقالإدار ة في الاحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال، ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكور من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب.
03	يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشةالإدار ة و/أو المساهمين للقضايا ذات الشأن، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال. ومن أسباب التصنيف أيضا وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، فضلاً عن ضعف ربحية المصرف وضعفهذّ و أصوله، وهي فيحدّ ذاتها عوامل مؤثر بدرجة كبير ة على رأس المالهم ّ ا ينعكس سلبا على قدر ة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

04	يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة سار ات الأعمال والعمليات المصرفية، حيث يكون لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني المصرف من خسائر كبير ة في معاملاته المصرفية و العمليات الائتمانية، و/أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته وبناء ً على ما سبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني من تلبية المتطلبات التنظيمية، ولكن من الواضح عدم وجود كفاية في رأس المال. فإذا لم تتّ خذ الإدار ة أو المساهمين إجراء ً فوري ً ا لتصحيح الإختلالات، فإنّ ه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف، ممّ ا يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتّخاذ الإدار ة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسني كفاية رأس المال.
05	تعتبر عسر ة بحيث تطلب إشرافً ا قو ا لملافات خسائر المودعين والدائنين حيث أنّ خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تُقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدار ة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

المصدر: علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي "camels" لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الإسلامية غز ة، 2005 ،ص.ص:21-22.

الفرع الثاني: جودة الأصول وفق نظام "camels"

تعتبر جودة الأصول ذات أهمّ ية خاصة في نظام التقييم الأمريكي، لأنّ ها الجزء الحاسم في نشاط البنك الّذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، ألن حياز ة المصرف على أصول جيّ دة يعني توليد دخل أكثر و أداء أفضل للسيولة والإدار ة و رأس المال.

1/- توظيفات الأصول في البنوك:

تظهر الأصول أوجه استخدام البنك لموار ه و هي تمثّ ل العمليات التي يمارسها البنك كدائن، أوّ ل ما يلاحظ على هذه الأصول هو تفاوتها تفاوتً ا ركيبًا فيما بينها سواء ً أكان ذلك من حيث السيولة أي سهولة تحويل النقود أم من حيث الأرباح أي المقدرة على إغلال الإيراد[1] وتتمثل أهمّ بنود الأصول أو أوجه التوظيف فيما يلي:

[1]-زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص:72.

1-1/ الرصيد الاحتياطي: ويتكون من النقود في شكل العملات المعدنيةو الورقية التي يحتفظ بها البنك في خزائنه لمواجهة طلبات العملاء من النقدكما يتكون مم ّا يحتفظ به البنك من احتياطي لدى البنك المركزيو هو احتياطي يواجه طلب البنك نفسه على النقد، كما يمكن استخدامه لمواجهة طلب البنوك الأخرى أو للمقاصة بين البنوك.

1-2/ القروض قصري الأجل جدًّا و القروض قصيرة الأجل: والأولىتُقترض عادةً لبيوت الخصم ويمكن استرداها بواسطة البنك المقرض في أقل من 24 ساعة ومن ثمّ ة لا يدفع عليها إلاّ فائدة منخفضة، وكذلك القروض قصيرة الأجل التي يمكن استرداها في حدود 14 يوم ًا.

1-3/ الأوراق المخصومة: وهي تتكون من الكمبيالات (من الأوراق التجارية) و أذونات الخزانة (من الأوراق المالية الحكومية) التي تقبل البنوك خصمها، هذه الأوراق تصبح سائلة وفقا لطول أجل الوفاء بالدين الثابت بها.

1-4/ الاستثمارات في الأوراق المالية: التي يمكن التصرف فيها ببيعها في بور صة الأوراق المالية.

1-5/ القروض الّتييقدّمها البنكتُقدّمها لمدّ ة محدودسواء ً أكان بضمان مالي أو شخصي أو بدون ضمان إذا كانالعميل يتمتّ ع بمركز ماليجيّ د أو سمعة كبيرة، و هذه القروض تأخذ شكل سُ لفةيقدّمها البنك للعميل أو إذن بأن يسحب العميل صاحب الحساب الجاري لدى البنك على المكشوف أي يسحب مبالغ تزيد على ماله لدى البنك من رصيد في حدودحدّ أقصى متفق عليه[1].

2/- النقاط الواجب مراعاتها حول دراسة جودة الأصول:

يقوم ّ تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى القضايا التالية:

- حجم وشدّ ة الأصولالمتعثر ّ ة بالنسبة إلى مجال رأس المال.
- حجم واتّجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها والإجراءات المتّخذة لإعادة جدولتها.

[1]- محمد دويدار، أسامة الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص.ص:238- 239.

- التركّزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترض ذوي العلاقة.
- حجم و معاملة الإدارة لقروض الموظفين.
- فعّالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.
- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة، المقترضين... الخ).
- مستوى المخصّصات للمكوّنة لمواجهة خسائر القروض والائتمان المتعثّر[1].

3/- مؤشرات تقييم جودة الأصول:

إنّ تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين:

3-1/ مؤشرات متعلقة بالمؤسسات والمقرضة: كالتركيز الائتماني القطاعي، الاقتراض بالعملة الأجنبية، القروض غير العاملة، القروض للمؤسسات العامة الخاسرة، مخاطر الأصول، الإقراض المرتبط، مؤشرات الرفع المالي.

3-2/ مؤشرات متعلقة بالمؤسسات المقترضة: كجودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقترضة، نسبة الدين إلى حقوق الملكية، ربحية قطاع الشركات، المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية، مديونية القطاع العائلي[2].

[1]- أحمد نور الدين الفراء، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي "camels" للرقابة على القطاع المصرفي**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، ص.ص:64-65.

[2]- يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص:208.

4/- أسس تصنيف أصول البنك وفق نظام التقييم المصرفي"camels":

ويمكن أن نصنف أصول البنك على النحو التالي:

الجدول رقم (1-3): تصنيف جودة أصول البنك وفق نظام التقييم المصرفي "camels".

التصنيف	وصف حالة جودة الأصول
01	- نسبة الأصول لمتعثّرة بالنسبة لرأس المال من 2 % أو3 %. - إبقاء القروض التي فات موعد تسديدها أوم تّ تمديدها تحت الرقابة من قبل وحدة خاصة وفق القانون. - التركيزالجيّ د للائتمان والقروض المقدّمة للموظفين بما يعطي حدّ أدنى للمخاطر. - التسييرالجيّ د لمحفظة القروض ووجودرقابة فعّ الة على المشاكل المتعلقة بالقروض. - الاحتفاظبالمخصّصات الملائمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض. - تفتقد الأصول غير الائتمانية على تهديدات بالخسائر.
02	يظهر خصائص متشابهة لجودة الأصول من الصنف (01) ولكن يشهد نقاط ضعف في بعض العوامل السابقة،فالإدار ة قادر ة على معاجلة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة، يشهد البنك خسائر في الأصول لا تتجاوز 10% من مجموع الرأسمال، ومع ذلك يتّ صف البنك بالمؤشرات التالية: - يشهد البنك اتّجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والّ تيم تّ تمديدها أو في مستوىمخصّصات الخسائر المكونة لمواجهتها. - توجد ضعف في معايير إدار ة الائتمان والإجراءات الرقابيةالخاصّة به. - وضع بعض الاهتمام التنظيمي للقروض المقدّمة للموظفين ولكن يستطيع البنك تصحيحها بسهولة. - انخفاض عائد الأصول غير الائتمانيةوالّ ذي ينجم عنه بعض الأخطار دون أن يشكّل تهديد بالخسائر.

03	يظهر البنك ضعفا في العديد من المؤشرات أكثر من الصنف 2 . ّ ا يستدعي من إدار ة تّخاذ خطوات فورية لتدارك الأمر و دراسة نقاط الضعف و تصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بـ: - يعاني البنك من ارتفاع مستوى الائتمان المتعثرة أكثر من المستوى العادي. - سوء تسيير معايير منح الائتمان. - سياسات و إجراءات منح الائتمان لا تدار بقّ ة. - منح قروض للموظفين بشكل غير ملائم. - تركز غير عادي للمخاطر في الأصول غير الائتمانية ويمكن حصول تهديدات بحدوث خسائر.
04	البنك يعاين من مشاكل وضعف في رأس المال ويتطلب ذلك دعم لمواجهة المخاطر، كما يتصف بـ : - حجم كبيرللخسار ة في القروض. - زيادة متواصلة لمستوى الخسائر فيالقروض و النتيجة تزايد حالات عدم القدرة على السداد. - زيادة القروض المتعثرةو القروض المشكوكفيها و التي تركز تهديدات على رأس المال. - تركز عالي للتهديدات بحدوث خسائر في الأصول غير الائتمانية تؤثر على رأس المال و النتيجة عدمقدر ة البنك على الوفاءبالتز اماته. - افتقار البنك لسياسات و إجراءات ملائمة.
05	- نسبة الأصول المتعثرة إلى رأس المال تفوق 50%. - عدم إمكانية العمليات التسيي ية في إصلاح البنك. - يحتاج البنك إعادة النظر في العديد من التنظيمات لمنعخسار ة رأس المالو حماية المودعين والمقترضين - تطبيق تنظيم قانوني من قبل البنك المركزيو إرسال مراقبين لتقدير حجم المشاكلو التحكم في البنك.

Resource: Patrick Y. Trautmann, "CAMELS Ratings", USAID-IRAQ, 2005, p-p: 16-20.

الفرع الثالث: جودة الإدارة وفق نظام "camels":

يعتبر تقييم الإدارة صعبا بالمقارنة مع باقي المعايير ويرجع ذلك إلى حقيقة التقارير السنوية للبنوك لا تحتوي أرقام مباشرة في البيانات المحاسبية تقُيّم كفاءة وإنتاجية إدارة البنوك، لأنّ معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى البنك و ليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، يحتوي تحليل هذا المجال خمسة مؤشرات نوعية: الحوكمة، الموارد البشرية، عمليات الرقابة و المراجعة، أنظمة التكنولوجيا و المعلومات، التخطيط الإستراتيجي[1].

1/- مؤشرات تقييم جودة الإدارة:

يتم تقييم الإدارة بناءً على المؤشرات النوعية التالية:

- مدى التقيّد بالقوانين و الأنظمة و التعليمات السارية.
- مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيّف مع الأحوال المتغيّرة .
- مدى دقّة البيانات والمعلومات المقدّمة للسلطة النّقدية.
- مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية.
- مدى خبرة و معرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي.
- مدى وجود خطط واضحة في التعيين و وضع المناسب في المكان المناسب.
- مدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر و إدارتها بشكل جيّد.
- مدى قدرة الإدارة على مواجهة التقلّبات في سوق الأعمال.

بالإضافة إلى بعض المؤشرات الكمّية التي يمكن الاعتماد عليها: معدلات الإنفاق، نسبة الإيرادات لكلّ موظف، التّوسع في إعداد المؤسسات المالية[2].

[1] - " Rapport d'évaluation des performances globales de l'union nationale des caisses rurales d'épargne et de prêt " UNACREP république de bénin Aout, P:07

[2] - يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 208-211.

2/- أسس تصنيف جودة إدارة البنك وفق نظام التقييم المصرفي"camels":

ويمكن أن نصنف جودة الإدارة على النحو التالي:

الجدول رقم (1-4): تصنيف جودة إدارة البنك وفق نظام التقييم المصرفي "camels"

التصنيف	وصف حالة جودة الإدارة
01	- وتعدّل الأداء المالي في جميع المجالات. - الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيّرات في البيئة الاقتصادية. - مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعّالة في مجالات العمل . - دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي. - مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيّد وقدرة عالية على إدارة المخاطر. - لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية. - يعمل كلّ من مجلس الإدارة التنفيذية والهيئة العامة والمساهمين معًا بصور وثيقة. - تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي.
02	لديها خصائص متشابهة كما يف التصنيف (01) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة، وأنّ تطبيقات إدارة المخاطر مُرضية نسبيًا، بالإضافة إلى توفر العناصر الأخرى السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية.
03	تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، حيث تتصف عادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية وربما وجود الفعل غير الملائمة في معاجلة المصاعب الاقتصادية ممّا يتطلّب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتّخاذ الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة.
04	تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتّخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا ما تفشّت

	عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمّر الأداء المالي لدرجة احتمال أن يواجه البنك الإعسار.
05	إدارة غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءً ابيًا، حيث تظهر هذه إدارة يوبًا في معظم العوامل المذكورة أعلاه ويعاني البنك من ضعف شديد في أدائه الماليمما يستوجب الأمر على البنك المركزي فرض الوصاية على الموجوات وا إجراء التغيير الفوري للإدارة.

المصدر: عاشوري صوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**، رسالة ماجيستر في العلوم التجارية غير منشور، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص.ص: 101–102.

الفرع الرابع: السيولة وفق نظام "camels":

نظرا لكون البنوك مؤسسات ماليةفإنّها لا تستطيع مزاولة أنشطتها بدون توفر السيولة الكافية، لذا أخذ بعين الاعتبار تقييم معيار السيولة ضمن المعايير الستة المكونة لنظام "camels".

1/- مفهوم السيولة في البنوك ومكوناتها:

السيولةعبارةعن قدرة البنك على مقابلة التزاماته من تلبية طلبات المودعين للسحب من ولائعهم، أيضًا تلبية طلبات الائتمان من قروض وسلفيات[1]، من خلال تحويلأيّ أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر[2]، و السيولة بالمعنى الإيجابي هي:

- توافر الأموال بالقدر الكافي عند الحاجة إليها.
- القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها.
- القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فرت قصيرةودن خسارة مهمة[3].

وتتكون سيولة البنك حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

[1]- علا نعيم عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية، عمان، ص: 115.

[2]- عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، منشأ المعارف، الإسكندرية، ص: 161.

[3]- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط02، عمان، 2000 ، ص.ص: 22 -23.

أ/- السيولة الحاضرة: عبارة النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل ما يلي:

- النقدية بالعملة المحلية و العملات الأجنبيةو هي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صور نقد سائل من عملات رسميةو مساعدة محليةو أجنبية.
- الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزيحيث يلتز م البنك وفقا للقوانين بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، هذا بالإضافة إلىأن ّ البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصير ة الأجل لدى البنوك الأخرى، وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها.
- الشيكات قيد التحصيل و هي شيكات مقدمة لعملائه لتحصيلها وا ٍضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك.

ب/- السيولة شبه النقدية: تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها، أي بيعها أو رهنها مثل أذون الخزانة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية مع ملاحظةأنّه كلّما كانت هذه الاستثمارات الحكومية أو مضمونة من الحكومةقصّ ا كانت أسهل في التصرف فيها[1].

2/- النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة سيولة البنك:

ولابدّ من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي:

- حجم ومصادر الأموال السائلة (أصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات المصرف. اليومية.
- مدىتقلّب الودائع و الطلب على القروض.
- مدى ملائمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم.
- مدى الاعتماد على الإقراض بين البنوك لتلبية حاجيات السيولة.
- مدى ملائمة عملياتالإدار ة للتخطيط والرقابة (أنظمة المعلومات الإدارية[2]).

[1]- علا نعيم عبد القادر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 116- 117.

[2]- أحمد نور الدين فرا، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

3- مؤشرات السيولة في البنوك:

ولتغطية جانب السيولة في البنك نستخدم المؤشرات التالية:

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية، التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك.
- نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية، نسبة الودائع إلى القروض، هيكل إستحقاق الأصول والخصوم، سيولة السوق الثانوية[1].

4- أسس تصنيف سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي "camels":

ويمكن أن نصنف سيولة البنك على النحو التالي:

الجدول رقم (1-5): تصنيف سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي "camels"

التصنيف	وصف حالة سيولة البنك
01	يتصف بفهم إدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل التالية: - توفر الأصول السائلة لتلبية تقلّب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة. - محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة. - توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات. - امتلاك الإدارة الخبرة الكافية الاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصالح لمقابلة احتياجات السيولة.
02	له نفس خصائص التصنيف مذكور ؛ ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية، فعلى سبيل المثال قد يلبي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية أو التخطيط والرقابة و/أو الإشراف الفعال للعمليات، أو قد يشهد المصرف مشكلات في السيولة وقد تتخذ الإدارة فعل مناسب، لكن قد تفشل في اتّخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات، أو قد تغفل الإدارة أو

[1]- يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

	تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات السلبية(وعلى سبيل المثال انخفاض مستوى الأصول السائلة، زيادة تقلّب الودائع، وارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف.... الخ).
03	تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل مذكورة، ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة. ممّا يؤدّي إلى ظهور مشكلاتفتكرّرة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضا إلىتدارس الإدارةالفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارسالإدارة بشكل مناسب للأمور العامة.
04	يشهد مشاكل سيولة حادة. ممّا يتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك بجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيطالمكثّف للتعامل مع احتياجات السيولةقصيرة المدى وغير المتوقعة.
05	يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الفورية من السيولة وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

المصدر: أحمد نور الدين فرا، **" تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي "camels" كأداة للرقابة على القطاع المصرفي"**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشور ، الجامعة الإسلامية غزة، ص.ص: 81-82.

الفرع الخامس: الربحية وفق نظام "camels"

تعتبر الأرباح السبب الرئيسي في بقاء واستمرارية البنك باعتباره أهم مصادرها المالية، كما تسعى دائما

لتعظيمه وتوظيفه في تطوير البنك وتعظيم مركزه المالي.

1/- مصادر أرباح البنوك:

الربح هو صافي الدخل بعد دفع التكاليف اللازمة،وكلّما زاد الدخل مع ثبات التكاليف أو زيادتها بمعدلأقلّ من معدل الدخلكلّما زالربح[1]، وتنتج أرباح البنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار الّتي يقوم بها المصرف، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية الّتي قد تنتج عن ارتفاع القيمة

[1]- عبد المنعم راضي، **النقود و البنوك**، مطبعة نهضة مصر، مصر، 1988، ص: 85.

السوقية لبعض أصوله[1]، بالإضافة للعمولات الناتجة عن تقديم خدماته المختلفة من إصدار لخطابات الضمان، فتح إعتمادات مستندية، خصم أوراق تجارية، تأجير الخزائن، وتحصيل الشيكات[2]....

2-النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة ربحية البنك:

ولابدّ من دراسة القضايا الّتي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي:

- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال ودفع حصص أرباح معقولة.
- نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.
- مدى الاعتماد على البنوة الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية والأنشطة ذات المخاطر العالية أو مصادر الدخل غير التقليدية.
- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنوك الدخل والنفقات.
- كفاية المخصصات والاحتياطات الخاصة بخسائر القروض[3].

3/- نسب تقييم ربحية البنك:

هناك عدد من النسب الّتي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها: -العائد على الأصول – العائد على حقوق الملكية – معدلات الدخل والإنفاق – المؤشرات الهيكلية[4].

[1] - زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشرو التوزيع، عمان، ط03، 2006 ، ص: 91.

[2] - أحمد علي ديغم، **اقتصاديات البنوك**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص.ص: 75-89.

[3] - أحمد نور الدين الفرا، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

[4] - يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

4/- أسس تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي "camels":

ويمكن تصنيف ربحية البنك على النحو التالي:

الجدول رقم (1-6): تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي "camels":

التصنيف	وصف حالة الربحية
01	يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي للاّزم لنمو رأس المال و دفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين. - سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات. - الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية. - الاعتماد بحدّ أدنى علىالبنو ء الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية. - نسبة الربحية بالعادة تفوق 01%.
02	يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة. إلاّنّ المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافيةممّا يتطلب تحسين قدرالإدار ة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب علىالإدار ة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية. وتكون نسبة الربحية 01% أو قريبة منها بين (0.75% و01%).
03	يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل مذكور ة، وقد يشهد المصرف انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءاتالإدار ة أو عدم فعاليتهممّا يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة، وتبلغ نسبة الربحية هنا بين (0.5% و0.75%). الأمر الّذي يتطلّب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذالإدار ة الخطوات المناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.
04	يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكن غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، ويتطلب هناضرور ية تقوية أداء الأرباح لمنع الخسائر في رأس المال، ويجب أن تتخذالإدار ة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات. كما يتطلب من البنك المركزي أوالإدار ة تقييد العملات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص

	الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس إدار ة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية، وتكون نسبة الربحية هنا ما بين (0.25% و0.5%).
05	يشهد خسائر بصور تعرض ملاءته للمخاطر . ّ ا يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيثأنّ ه بدون إجراء فوريفإن ّ الخسائر قتسُبّ ب إعساً اوشيكً ا، وتبلغ نسبة الربح هنا أقل من(0.25%) أو الدخول في الخسائر.

المصدر :علي عبد الله شاهين، أثر **تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي "camels" لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية**، الجامعة الإسلاميةغز ة، 2005، ص.ص: 28-29.

الفرع السادس: الحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق نظام "camels"

1/- مفهوم مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها الخسائر نتيجةلتقلّب الأسعار في السوق[1]، و هذا النوع من المخاطرتم ّ إضافته إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في عام 1996 بحيث يتوجب على البنوك الاحتفاظبر أس مال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها[2]، يقوم تقويم المخاطر السوقية على عدم الاستقرار في مؤشرات السوق: أسعار الفائدة، مؤشرات بورصات الأسهم، وأسعار الفائدة، ويقاس عدم الاستقرار بتقلبات السوق[3]، وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

1-1/ مخاطر سعر الفائدة: خطر سعر الفائديةُ عرف «بالحالةالّتي يجد فيها البنكمر دوديته تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة»[4]، أو هي «الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانيةو عوائدها[5]».

---

[1]- بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 07، 2009، ص: 334.

[2]- نصر عبد الكريم، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 02 : دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفياالأر دنية، المنعقد فيالفتر ة من 2007/05/04، ص: 11.

[3]- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 205.

[4]- حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي ،جيجل، ص: 06.

[5]- أحلام بوعبدلي، خليل عبدد الرزاق، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائدو المخاطرة**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع و رهانات، ص: 103.

1-2/ مخاطر تقلبات سعر الصرف: تنشأ مخاطر تقلبات سعر الصرف من التحركات في سعر الصرف، ومثل هذه التحركات يمكن أن تكونكبير ة، كما اتّضح من أحداث خريف عام 1992 في أوروبا[1].

1-3/ مخاطر التسعير: تتمثل مخاطر السعر فيالخسار ة التييتكبّدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية، وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع[2].

ور غم أن جميع هذه المخاطر ذات أهميةإلأنّ مخاطر سعر الفائدة تبقى أهم المخاطر التي ينبغي على المصارف أنتظلّ مهمومة بشأنها[3].

2/- النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة حساسية البنك لمخاطر السوق:

يستند عنصر الحساسية لمخاطر السوق على ما يلي:

- حساسية أرباح المؤسسة الماليةللتغيّرات السلبية في أسعار الفائدة، وأسعار العملات الأجنبية، أسعار السلع أو أسعار الأسهم.
- قد لاالإدار ة على تحديد قياس، ورصد ومراقبة التعرض لمخاطر السوق.
- طبيعة وتعقيد مخاطر أسعار الفائدة الناجمة عن المواقف غير التجارية.
- ربيعة وتعقيد مخاطر السوق الناشئة عن التداول والعمليات الخارجية[4].

---

[1]- مصطفى كامل رشيد، **مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل"**، مجلةالإدار ة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 67، 2007، ص: 207.

[2]- هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص: 65.

[3]- طارق الله خان، أحمد حبيب، **إدارة المخاطر**، تر: عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية -المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص: 31.

[4]- Lorraine Buerger, OP, CIT , p:04

3/- أسس تصنيف البنك لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي:

و يمكن أن نصنف حساسية البنك لمخاطر السوق على النحو التالي:

الجدول رقم (1-7): تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي "camels":

التصنيف	وصف حساسية البنك لمخاطر السوق
01	- درجة التحكم في مخاطر السوق لديه كبير. - صافي أرباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة. - مستوى الأرباح وملائمة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
02	لديه خصائص مشابهة للتصنيف 01 إلاّ أنّ هناك ضعف في نقطة واحدد أو أكثر من العوامل المذكور.
03	تكون درجة التحكم لديه في مخاطر السوق منخفضة وتحتاج إلى تحسين كما أنّ أرباح البنك غير قادرة على مواجهة التغيّرات العكسية لأسعار الفائدة ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أنّ مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير كافيين لمواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.
04	يظهر ضعف عام في دّة من العوامل لمذكورة. ّا يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم في مخاطر السوق.
05	يشهد مشاكل حادة في تحكّم في مخاطر السوق وهذا يعني أنّ العوامل السابقة غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث أنّه بدون هذه الإجراءات فإنّ خسائر فادحة قد تتسبب في إفلاس البنك.

المصدر: عاشوري صورية، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية"**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشور، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص:112.

خلاصة الفصل الأول:

تهدف البنوك من خلال تقييمها لأدائها إلى معرفة مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة وكشف الإختلالات

في الأداء من أجل وضع الحلول اللازمة واستدراك الوضع قبل استفحاله.

يعد نظام لتقييم "camels" الأداء من بين النماذج الشاملة لتقييم أداء المصارف لتغطيته كل من النواحي الكمية و الكيفية للأداء، بالإضافة إلىأنّه يغطي العديد من الجوانب المهمة والمؤثرة في أداء المصرف كقدرة المصرف على تغطية المخاطر الّتي تواجهها من خلال نسبة كفاية رأس المال، ودراسة جودة أصول البنك ومدى تحقيق هذه الأصول من خلال تركيبتها على جلب الإيرادات تضمن من خلالها تحقيق أرباح مرضية، بالإضافة إلى دراسة السيولة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتلأنّ مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر الّتيتؤدّي إلى إفلاس البنك.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد ما تم استعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصلين السابقين، نحاول من خلال هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي تم تناولها، على بعض البنوك الجزائرية.

وبما أن البنوك الجزائرية لا تعتمد على نظام تقييم مصرفي، لذلك سنحاول تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels على هذه البنوك.

وبهدف القيام بهذه المحاولة فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول: طبيعة الجهاز المصرفي الجزائري**
- ✓ **المبحث الثاني: محاولة تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي "Camels" على البنوك الجزائرية (بنك التنمية المحلية BDL وبنك الخارجي الجزائر BEA والقرض الشعبي الجزائري CPA وبنك الخليج الجزائري AGB)**

المبحث الأول: طبيعة الجهاز المصرفي الجزائري

يشمل النظام المصرفي كامل النشاطات التي تمارس بها العمليات البنكية،و خاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي بحيث يمثل مجموع المصاريف العامة في البلاد ويعمل على تمويل التنمية الاقتصادية وتسهيل العمليات المصرفية.

المطلب الأول: البنك المركزي الجزائري

الفرع الأول: تعريف البنك المركزي

نظرا للتطورات التي عرفها الجهاز أصبح من الصعب إعطاء تعريف ثابت ولكن حاول البعض إعطاء تعريف له.

يرى **سميث smith** من خلال تركيزه على وظيفة الإصدار النقدي بأن المصرفية المركزية هي نظام مصرفي يتولى فيه بنك واحد إصدار الأوراق النقدية .

ويرى **ألكن elkin** أن الوظيفة الأساسية هي تحقيق النظام النقدي.

البنك المركزي هو المؤسسة التي شغل مكانا رئيسيا في سوق النقد و هو الذي يقف على قيمة النظام المصرفي.

الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي

- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية آلي أصول نقدية.
- يحتل صدارة الجهاز المصرفي وهو يمثل سلطة الر قابة العليا على البنوك التجارية.
- مبدأ الوحدة أي وجود بنكركزي واحد كما هو الحال لفرنسا وا إنجلترا والجزائر،و هذا لا يمنع من وجود تعدد البنوك المركزية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

البنك المركزي هو غالبا مؤسسة عامة في معظم اقتصاديات العام يهدف آلي خدمة المصلحة العامة وتنظيم النقود والائتمان،ومرتبط بحاجة المعاملات و السياسات النقدية.

[1] - مصطفى رشدي شيخة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي في الدار الجامعية الجزائر**، (د.ط)، (د.ت)، ص 178.

المطلب الثاني: مهام البنك المركزي

البنوك المركزية في العصر الحديث تقوم بكل أو بعض الوظائف التالية:

- إصدار أوراق النقد القانوني تحت قيود معينة تتفق مع حاجة المعاملات.
- القيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة.
- تأدية الخدمات المصرفية وتقديم المساعدة للبنوك التجارية، ومن ثم يطلق على البنك المركزي تأكيدا لهذه الوظيفة (بنك البنوك).
- مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيه وجهة تتفق وتقيد سياسة نقدية مرغوب فيها.
- إدارة احتياجات البلد من المعاملات الأجنبية ومراقبة أحوال التجارة الخارجية بغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف الأجنبي.

المبحث الثاني: البنوك التجارية

المطب الأول: تعريف البنوك التجارية ومهامها

يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان(الإقراض والاقتراض)، إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائعهم ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو الأجل، كما يقدم لهم القروض، وتعتبر عملية خلق الوئع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجار ية في الوقت الحاضر.

تؤدي البنوك التجارية ثلاث مهام:

- مهمة البنوك التجارية العمومية.
- مهمة مراقبة التبادلات.
- مهمة أساسية تتمثل في عملية الائتمان.

يوجد في الجزائر خمسة بنوك تجارية نذكر منها ما يلي:

- بنك التنمية المحلية BDL
- بنك الخارجي الجزائري BEA
- القرض الشعبي الجزائري CPA
- بنك الخليج الجزائري AGB.

المطلب الثاني: البنوك التجارية (التنمية المحلية، الجزائري الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، بنك الخليج الجزائر)

الفرع الأول: نشأة ومهام بنك التنمية المحلية B.D.L

تأسس بالمرسوم رقم 85/85 في 1985/04/30و هو منبثق عن القرض الشعبي الجزائري ويقوم بالوظائف التالية:

- خدمة الهيئات المحلية على مستوى البلدياتو الولايات.
- منح القروض القصيرة و المتوسطةالأجل لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير.
- منح القروض المتوسطة و القصيرة الأجل إلى القطاع الخاص.

الفرع الثاني: نشأة ومهام البنك الجزائري الخارجي B.E.A

أنشئ بموجب المرسوم رقم 67 – 204 بتاريخ 1967/10/11 على شكل مؤسسة وطنية حيث أنه يعمل وفقا للقانون التجاري، ففي الإطار الداخلي يقوم بما يلي:

- تمويل المؤسسات خاصة الشركات الكبرى في ميدان المحروقات.
- تمويل المؤسسات بالقروض اللازمة للتجهيز سواء كانت مباشرة مثل السحب على المكشوف و التسبيقات المباشرة أو غير المباشرة وتشمل القروض بالتوقيع والاعتمادات المستندية و الكفالات.
- يمنع القروض الاستثمارية متوسطة الأجل.

أما في الإطار الخارجي فيقوم بما يلي:

- ترقية علاقات الجزائر الخارجية من خلال الاستيراد و التصدير.
- تمويل التجارة الخارجية وتوفير كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة الخارجية.

الفرع الثالث: نشأة ومهام القرض الشعبي الجزائري C.P.A

أنشئ بموجب مرسوم صادر في 1967/05/11 ويقوم بالوظائف التالية:

- تقديم للحرفين و الفنادق، وقطاع السياحة والصيد والتعاونيات والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكذلك تقديم قروض لأصحاب المهن الحرة وقطاع الري و المياه.
- يقدم قروضا وسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية، وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية و الشركات الوطنية.
- يقوم بعملية البناء والتسيير من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.

الفرع الرابع: نشأة و مهام بنك الخليج الجزائر AGB

أنشئ بموجب مرسوم صادر في 2003/12/15 ويقوم بالوظائف التالية:

مهمة البنك الأساسية هي البقاء باستمرار ودائما في الاستماع إلى الشركات و الأفراد وذلك لكي يستطيع أن يقدم أوسع تشكيلةمن المنتجات المتطورة و الخدمات المالية الشخصية، كذلك بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وأيضا المساهمة في إثراء حياة الجزائريين.

ويرى بنك الخليج الجزائر أنه البنك الرائد في الجزائر لأنه حصل على ثقة عملائه و أصبح الشريك الذي اختاروه لتحسين نوعية حياتهم.

أما من حيث القيم الأسلسية التي تنتمي إلى مهام البنك ورؤيته تعتبر في الواقع كل ما يفعله البنك على المستوى الفردي و الجماعي في بنك خليج الجزائر هذه القيم توجه تدخلاتنا وتتمثل في (التقدم، الالتزام، الاعتراف، الثبات).

المبحث الثالث:تحليل نتائج الدر اسة الميدانية

المطلب الأول:منهجية الدراسة وا إجراءاتها

الهدف من هذا المبحث تقديم عرض وصفي تحليلي إحصائي للاستفسارات التي تناولتها مشكلة البحث وذلك من خلال تحليل استجابات المبحوثين من موظفي البنوك الجزائرية وذلك لمعرفة تقييم أداء البنوك التجارية وفق نظام CAMEL.

1. اختيار مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة ممثلا في موظفي الجهاز البنكي الجزائري ، وقدّ اختيار عيّنة مكونة من أربعة بنوك جزائرية هي بنك التنمية المحلية BDL وبنك الخارجي الجزائري BEA والقرض الشعبي الجزائري CPA وبنك الخليج الجزائري AGB، وذلك باستجواب عمال هذه البنوك وقد تم اختيار عينة عشوائية متمثلة في 11عامل و20 عامل و09 عمال و12 عامل من كل بنك على الترتيب.

2. طريقة جمع البيانات:

- لقد تم إعداد استبيان حول تقييم أداء البنوك التجارية وفق نظام CAMEL، من وجهة نظر البنوك حيث يعتبر هذا الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة.
- **محتويات الاستبيان:** تم إنشاء الاستمارة وذلك بوضع عبارات تتلائم البحث، ثم عرض الاستمارة على بعض الأساتذة المختصين، ومختصين من عمال البنوك، وبعد التعديل الموافقة عليها تم وضع الاستمارة في شكلها النهائي، حيث تم تقسيم الاستمارة كالتالي :

القسم الأول: يتضمن البيانات الشخصية والتي تتمثل في الجنس، المستوى الدراسي، الخبرة المهنية، الرتبة الوظيفية، هذه المعلومات نحتاجها في تفسير بعض النتائج فيما بعد.

القسم الثاني: هو عبارة عن محاور الدراسة حيث اشتمل على 46 سؤال موزع على تسعة محاور:

- **المحور الأول** حيث يتعلق بالحوكمة ، ويتكون من 5 عبارات.
- **المحور الثاني:** حيث يتعلق بالعلاقة مع البنك المركزي، و يتكون من 3 عبارات.
- **المحور الثالث:** يتمثل في إدارة المخاطر، و يتكون من 4 عبارات.
- **المحور الرابع:** يتعلق بتقييم الأداء، و يتكون من 4 عبارات.
- **المحور الخامس:** يتمثل في المراجعة والتدقيق ، ويتكون من 5 عبارات.
- **المحور السادس:** يتمثل في الموارد البشرية، ويتكون من 7 عبارات.

- **المحور السابع:** يتعلق بالتكنولوجيا والمعلومات، ويتكون من 3 عبارات.
- **المحور الثامن:** حيث يتمثل في معايير أخرى، ويتكون من 7 عبارات.
- **المحور التاسع:** يتعلق بمعيار سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية وهو يتضمن جميع عبارات من المحور الأول حتى المحور الثامن.
- **المحور العاشر:** ويتعلق بمعيار الحساسية اتجاه مخاطر السوق، ويتكون من 8 عبارات.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

بعد توزيع الاستمارات وفرزها وتحديد الاستمارات الصحيحة، والتي سيتم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها في التحليل، تم اللجوء إلى برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) لتحليل نتائج البحث الميداني وباستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- دراسة الخصائص السيكرومترية لأداة الدراسة.
- دراسة الارتباطات لتحديد درجة الارتباط بين المحاور.
- اختبار الفرضيات المتعلقة بهدف هذه الدراسة.

ثانيا: الوصف الإحصائي لخصائص عينة الدراسة

1. دراسة صدق وثبات عينة الدراسة

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف و الشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقيق من ثبات الاستبيان الموجه للدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

الجدول رقم (2-1): يوضح نتيجة اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.

المحور	العنوان	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
الكل	جميع عبارات الإستبيان	46	0.959

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

واضح من النتائج الموضحة في الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة وكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع العبارات الاستبيان 0.959، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، وبذلك نكون قد تأكدنا من

صدق وثبات الاستبيان الموجه للدراسة، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

2. الارتباطات بين محاور الدراسة :

الجدول رقم (2-2): معامل الارتباط بيرسون بين محاور الدراسة

		المحور الاول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس	المحور السادس	المحور السابع	المحور الثامن	المحور التاسع
المحور الأول	Corrélation de Pearson	1	,654**	,468**	,384**	,441**	,577**	,304*	,320*	,264
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,005	,001	,000	,029	,021	,059
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52
المحور الثاني	Corrélation de Pearson	,654**	1	,602**	,528**	,464**	,545**	,293*	,414**	,323*
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,001	,000	,035	,002	,019
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52
المحور الثالث	Corrélation de Pearson	,468**	,602**	1	,608**	,667**	,662**	,460**	,690**	,506**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,001	,000	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52
المحور الرابع	Corrélation de Pearson	,384**	,528**	,608**	1	,694**	,679**	,620**	,669**	,480**
	Sig. (bilatérale)	,005	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52

المحور الخامس	Corrélation de Pearson	,441**	,464**	,667**	,694**	1	,657**	,628**	,724**	,557**
	Sig. (bilatérale)	,001	,001	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52
المحور السادس	Corrélation de Pearson	,577**	,545**	,662**	,679**	,657**	1	,659**	,704**	,610**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52
المحور السابع	Corrélation de Pearson	,304*	,293*	,460**	,620**	,628**	,659**	1	,751**	,579**
	Sig. (bilatérale)	,029	,035	,001	,000	,000	,000		,000	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52
المحور الثامن	Corrélation de Pearson	,320*	,414**	,690**	,669**	,724**	,704**	,751**	1	,708**
	Sig. (bilatérale)	,021	,002	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52
المحور التاسع	Corrélation de Pearson	,264	,323*	,506**	,480**	,557**	,610**	,579**	,708**	1
	Sig. (bilatérale)	,059	,019	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال جدول الارتباطات بين محاور الدراسة أن:

أن المحاور التسعة ما هي إلا صورة عن محددات تقييم أداء البنوك التجارية ونلاحظ أن هناك ارتباط معنوي بين المحور الأول والثاني و الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن، فهذه العوامل الثمانية الأولى مرتبطة بعمل البنوك أما المحور التاسع مرتبط بالطرف الثانيو هو المستخدم (العميل)، وهذا ما يفسر عدم وجود ارتباط معنوي بين هذا المحور والمحاور الأخرى.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج متغيرات الدراسة

✓ **تفسير نتائج محاور العينة:** بهدف معرفة اتجاه إجابات أفراد العينة على مختلف عبارات القياس الواردة في الاستمارة قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة ولكل محور الاستمارة وكانت النتائج كما يلي :

-الجدول (2-3) يمثّل المحور الأول لمدى تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية

المحور الأول	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
مدى معرفة أعضاء الإدارة بمفهوم الحوكمة في البنوك ومبادئ الحوكمة المصرفية	3.42	0.69	نسبي	4
مدى تطبيق الإدارة للحوكمة في جميع أنشطتها	3.02	0.64	نسبي	5
مدى توفير الشّفافية والإفصاح في كافة أعمال المصرف	3.48	0.7	نسبي	1
مدى معرفة أعضاء الإدارة بكافة العمليات اليومية للمصرف	3.44	0.53	نسبي	2
مدر مراعاة الإدارة لحقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع البنك	3.44	0.63	نسبي	3
الاتجاه العام للمحور	3.36	0.43	نسبي	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل الإجابات كانت نسبية وهذا حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحور مدى تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية 3.36وبانحراف معياري 0.43، وعليه على العموم فإن مدى تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية تبقى نسبية.

الجدول (2-4) يوضح المحور الثاني لعلاقة البنوك مع البنك المركزي

المحور الثاني	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
ى دقّة البيانات والمعلومات المقدّمة للسلطة النّقدية	3.46	0.64	نسبي	1
مدى تجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي	3.46	0.67	نسبي	2
دى تقديم التّقارير للبنك المركزي في الوقت المناسب أو في أوقاتها المحدّدة	3.38	0.59	نسبي	3
الاتجاه العام للمحور	3.43	0.5	نسبي	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لعلاقة البنوك مع البنك المركزي بلغ 3,43و هذا ما يعني أن إجابات أفراد العينة المستجوبة كانت نسبية، وهذا يدل على وجود علاقة الإدارة مع البنك المركزي، ودلت إجابات عمال البنوك أن هناك علاقة بينهما، وخاصة تبادل المعلومات ما بين البنوك.

الجدول (2-5) يبّن المحور الثالث لإدارة المخاطر في البنوك

المحور الثالث	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
دى قُدرة الإدارة على كشف وتحديد المخاطر الّتي يتعر ّض لها البنك	3.52	0.57	تام	1
مدى سعي الإدارة لوضع أنظمة لقياس ومراقبة المخاطر	3.38	0.63	نسبي	3
مدى قدرة الإدارة قياس وضبط درجة المخاطر الّتي تتعر ّض لها	3.44	0.57	نسبي	2
مدى قدرة الإدارة لمواجهة المخاطر ا ِدارتها بشكل جيّد	3.35	0.73	نسبي	4
الاتجاه العام للمحور	3.42	0.43	نسبي	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية الإجابات كانت نسبية حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,42، وهذا يدل على وجود إدارة مخاطر من طرف عمال البنوك وبينت إجابات أفراد العينة اتفقوا على توفر إدارة المخاطر، وذلك راجع لمدى قُدرة الإدارة على كشف وتحديد المخاطر الّتي يتعر ّض لها البنك.

الجدول (2-6) يمثل المحور الرابع لتقييم الأداء داخل البنوك

المحور الرابع	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
مدى اهتمام الإدارة بتقييم أداء البنك	3.6	0.66	تام	1
مدى استخدام الإدارة لأساليب حديثة لتقييم أداء البنك	3.27	0.79	نسبي	3
مدى قُدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المسطّرة	3.23	0.78	نسبي	4
مدى قُدرة الإدارة استخدام موارد البنك بكفاءة	3.29	0.72	نسبي	2
الاتجاه العام للمحور	3.34	0.57	نسبي	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

إن الهدف من هذا المحور هو رأي عمال البنوك محل الدراسة حول تقييم الأداء وذلك بحكم احتكاكهم والتعامل اليومي معهم.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية الإجابات كانت نسبية حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,34، وهذا يدل على أن رأي عمال البنوك محل الدراسة حول تقييم الأداء نسبية، إلاّ أنّنا نلاحظ مدى اهتمام الدارة بتقييم أداء البنك، وعليه لو تحقق هاذين العنصر على الواقع بالشكل المطلوب لزادت ثقة العملاء في البنوك محل الدراسة.

الجدول (2-7) يوضح المحور الخامس للمراجعة والتدقيق

المحور الخامس	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
دى استقلالية المراجع الدّاخلية	3.33	0.73	نسبي	1
مدى استقلالية المراجع الخارجية	3.19	0.71	نسبي	5
مدى تجاوب الإدارة مع تقارير المرابع الدّاخلية	3.27	0.71	نسبي	2
مدى تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الخارجية	3.25	0.71	نسبي	3
دى فعّالية نظام الرقابة الداخلية	3.21	0.8	نسبي	4
الاتجاه العام للمحور	3.25	0.59	نسبي	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

إن الهدف من هذا المحور هو رأي عمال البنوك محل الدراسة حول المراجعة والتدقيق للبنوك.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل الإجابات كانت نسبية حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.25، وهذا راجع إلى مدى استقلالية المراجع الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الداخلية والخارجية وفعالية الرقابة الداخلية.

الجدول (2-8)يبيّن المحور السادس لإدارة وتسيير الموارد البشرية في البنوك الجزائرية

المحور السادس	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
ى التّوزيع السّليم للمسؤوليات ومراكز اتّخاذ القرار في المصرف	3.35	0.68	نسبي	2
جود دليل عمل لعمّال البنك حسب مناصبهم	3.46	0.57	نسبي	1
وضع الإطار أو العامل المناسب في المكان المناسب	3.17	0.78	نسبي	5
دى تطبيق خُطط واضحة للتوظيف	3.25	0.68	نسبي	3
مدى توفير برامج تدريبية للموارد البشرية	3.23	0.75	نسبي	4
مدى توفّر حافز مالية وا إدارية (كافئات والتّرقيات)	2.72	0.82	نسبي	7
مدى حرص الإدارة على تقييم أداء الموظفين	3.02	0.87	نسبي	6
الاتجاه العام للمحور	3.17	0.47	نسبي	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

إنالهدف من هذا المحور هو رأي عمال البنوك محل الدر اسة حول إدارة وتسيير الموارد البشرية في البنوك الجزائرية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل الإجابات كانت نسبية حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.17، و هذا راجع إلىموافقة العمال النسبية لمدى التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القراو ُجود دليل عمل لعمّال البنك حسب مناصبهم، ووضع الإطار أو العامل المناسب في المكان المناسب، وأيضا مدى تطبيق خ ُطط واضحة للتوظيف، ومدى توفير برامج تدريبية للموارد البشريةومدى توفّر حوافز مالية وا إدارية (كافئات والتّرقيات)، ومدى حرص الإدارة على تقييم أداء الموظفين.

الجدول (2-9) يمثل المحور السابع للتكنولوجيا و المعلومات

المحور السابع	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
مدى حرص الإدارة على إدخال التّكنولوجيا والأنظمة الحديثة في عمل البنك	3.35	0.71	نسبي	2
سهولة وسرعة تنقّل المعلومات داخليًّا وخارجيًّا	3.37	0.74	نسبي	1
مدى وصول المعلومات في الوقت المناسب	3.23	0.85	نسبي	3
الاتجاه العام للمحور	3.31	0.59	نسبي	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

إن الهدف من هذا المحور هو رأي عمال البنوك محل الدراسة حول التكنولوجيا و المعلومات للبنك.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل الإجابات كانت نسبية حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.31، وهذا راجع إلى توفر تكنولوجيا والمعلومات بشكل نسبي وذلك من حيث مدى حرص الإدارة علىإدخال التّكنولوجيا والأنظمة الحديثة في عمل البنكسهولة وسرعة تنقّل المعلومات داخليًّا وخارجيًّامدى وصول المعلومات في الوقت المناسب.

الجدول (2-10) يمثل المحور الثامن لمعايير أخرى

المحور الثامن	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
التّقيّد بالقوانين والأنظمة والتّعليمات السّارية	3.42	0.69	نسبي	1
مدى معرفة أعضاء الإدارة بالقوانين المنظّمة للعمل المصرفي	3.31	0.7	نسبي	4
دى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة بالسّوق المصرفي	3.38	0.74	نسبي	2
ى قُدرة الإدارة على التكيّف مع الأحوال المتغيّرة (الدّاخلية والخارجية)	3.15	0.8	نسبي	6
ُدرة الإدارة على مُراقبة التّغيّرات في البيئة التّنافسّة	3.13	0.86	نسبي	7
مدى الحرص على تقديم خدمات جديدة	3.21	0.82	نسبي	5
دى سعي الإدارة لخلق مكانة جيّدة للبنك	3.33	0.73	نسبي	3
الاتجاه العام للمحور	3.27	0.56	نسبي	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ أن درجة موافقة العمال كانت نسبية بالنسبة لمحور المعايير الأخرى المذكورة في الجدول أعلاه، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.27 و هذا يدل على أن البنك غير قادر على توفير بيئة كفئة داخلية وخارجية للعمال ترتقي إلى مستوى الأداء المطلوب منه.

الجدول (2-11) يبين المحور التاسعلمعيار سلامة الإدار ة في البنوك الجزائرية

المحور التاسع	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
المحور الأول	3.36	0.43	نسبي	3
المحور الثاني	3.43	0.50	نسبي	1
المحور الثالث	3.42	0.43	نسبي	2
المحور الرابع	3.34	0.57	نسبي	4
المحور الخامس	3.25	0.59	نسبي	8
لمحور السادس	3.17	0.47	نسبي	9
المحور السابع	3.31	0.59	نسبي	6
المحور الثامن	3.27	0.56	نسبي	7
معيار الإدارة	3.32	0.41	نسبي	5

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

إن الهدف من هذا المحور هو رأي عمال البنوك محل الدراسة حول سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية وهو يتضمن جميع عبارات من المحور الأول حتى المحور الثامن.

فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المحاور كانت نسبية إذا فإن معيار سلامة الإدارة يكون نسبي، حيث بلغ متوسط حسابه 3.32، وبالتالي فإن المحور القريب من محور سلامة الإدارة هو المحور الثاني الذي يتعلق بعلاقة البنوك مع البنك المركزي فقد كانت قريبة من التام في درجة الموافقة وهذا يدل على علاقة الإدارة مع البنك المركزي.

الجدول (2-12) يبين المحور العاشر لمعيار الحساسية اتجاه مخاطر السوق

المحور العاشر	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
مدى حساسية أصول البنك لمخاطر سعر الفائدة	3.29	0.82	نسبي	1
مدى حساسية خصوم البنك لمخاطر سعر الفائدة	3.21	0.72	نسبي	2
دى حساسية أصول البنك لمخاطر أسعار الصـّرف	3.21	0.82	نسبي	3
دى حساسية خصوم البنك لمخاطر أسعار الصـّرف	3.19	0.86	نسبي	5
مدى حسية أصول البنك للتـّقلّبات في أسعار الأوراق المالية	3.08	0.88	نسبي	8
دى حساسية خصوم البنك للتـّقلّبات في أسعار الأوراق المالية	3.19	0.84	نسبي	4
ى حساسية أصول البنك للتـّقلّبات في أسعار الأوراق السـّلع	3.15	0.87	نسبي	6
دى حساسية خصوم البنك للتـّقلّبات في عار الأوراق السـّلع	3.12	0.9	نسبي	7
الاتجاه العام للمحور	3.18	0.71	نسبي	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

إن الهدف من هذا المحور تبيان مدى تطبيق معيار الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة موافقة العمال كانت نسبية اتجاه محور الحساسية مخاطر السوق، حيث بلغ المتوسط المرجح 3.18 وهذا يدل أن البنك لديه مخاطر تؤثر على أصوله وخصومه من حيث "سعر الفائدة وأسعار الصرف، و تقلبات في لأسعار الأوراق المالية وقلّبات في أسعار الأوراق السـّلع".

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

1- اختبار الفرضية الأولى:

قصد معرفة تحقق المعيار الأول من معايير تقييم الأداء وفق نظام CAMELS نطرح الفرضية التالية:

H0: لا يوجد سلامة للإدارة في البنوك الجزائرية محل الدراسة

H1: يوجد سلامة للإدارة في البنوك الجزائرية محل الدراسة

وعليه كانت نتائج اختبار أحادي العينة كالتالي:

الجدول رقم (2-13): نتائج اختبار أحادي العينة T-TEST

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية SIG
سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية	**3.32**	**0.41**	**57.81**	**51**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

** عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 .

-تبين من خلال مخرجات اختبار أحادي العينة أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات قد بلغت 3.32 وبانحراف معياري قدره 0.41 حيث أن مستوى الدلالة الإحصائية المحسوبة 0.000 =SIG كان أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

2 – اختبار الفرضية الثانية:

قصد معرفة تحقق المعيار الثاني من معايير تقييم الأداء وفق نظام CAMELS نطرح الفرضية التالية:

H0: لا توجد حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

H1: توجد حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

وعليه كانت نتائج اختبار أحادي العينة كالتالي:

الجدول رقم (2-14): نتائج اختبار أحادي العينة T-TEST

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية SIG
حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية	**3.18**	**0.71**	**32.28**	**51**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

** عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 .

تبين من خلال مخرجات الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات قد بلغت 3.18 وبانحراف معياري قدره 0.71 حيث أن مستوى الدلالة المحسوبة 0.000 =SIG كان أقل من 0.05 وهو المستوى المعتمد معناه أنّه معنوي وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية.

3- اختبار الفرضية الثالثة: نتائج اختبار تحليل تباين الأحادي بين خبرة العمال على سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية.

قصد معرفة هل هناك اختلاف أو تباين في سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية يعزى أو يعود لخبرة العمال في هذه البنوك نطرح الفرضية التالية:

H0: لا توجد اختلافـفي سلامة للإدارة في البنوك الجز ائرية يعزى أو يعود لخبرة العمال.

H1: يوجد اختلاف في سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية يعزى أو يعود لخبرة العمال.

وعليه كانت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVAكالتالي:

جدول رقم (2-15): نتائج تحليل التباين الأحادي حسب متغير الخبرة المهنية في اختلاف سلامة الإدارة

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	درجة المعنوية
بين المجموعات	1.157	3	,386	,076
داخل المجموعات	7.602	48	,158	
المجموع	8.759	51		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

- من نتائج تحليل التباين الأحادي نلاحظ أن sig=0.076 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي لا يوجد اختلاف في سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية محل الدراسة يعزى أو يعود لخبرة العمال لديها.

4- اختبار الفرضية الرابعة: نتائج اختبار تحليل تباين الأحادي بين خبرة العمال على الحساسية اتجاه مخاطر السوق:

قصد معرفة هل هناك إختلاف أو تباين في الحساسية اتجاه مخاطر السوق يعزى أو يعود لخبرة العمال في هذه البنوك نطرح الفرضية التالية:

H0: لا توجد اختلاف في الحساسية اتجاه مخاطر السوق يعزى أو يعود لخبرة العمال.

H1: توجد اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق يعزى أو يعود لخبرة العمال.

جدول رقم (2-16): نتائج تحليل التباين الأحادي حسب متغير الخبرة المهنية للحساسية اتجاه مخاطر السوق

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	درجة المعنوية
بين المجموعات	1.364	3	,455	,452
داخل المجموعات	24.462	48	,510	
المجموع	25.825	51		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

- من الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة sig=0.452 أكبر من القيمة المعتمدة 0,05، أي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي لا توجد اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق يعزى أو يعود لخبرة العمال.

5- اختبار الفرضية الخامسة: نتائج اختبار تحليل تباين الأحادي لدراسة سلامة إدارة البنوك في البنوك الجزائرية يعزى لنوع البنك ندرس ما يلي:

قصد معرفة هل هناك فروق في سلامة إدارة البنوك يعزى أو يعود لنوع البنك نطرح الفرضية التالية:

H0: لا توجد فروق في سلامة إدارة البنوك يعزى لنوع البنك.

H1: توجد فروق في سلامة إدارة البنوك يعزى لنوع البنك.

جدول رقم (2-17): تحليل التباين الأحادي سلامة الإدارة حسب نوع البنك

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	درجة المعنوية
بين المجموعات	1.157	3	,386	,077
داخل المجموعات	7.602	48	,158	
المجموع	8.759	51		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

- من الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة sig=0.077 أكبر من القيمة المعتمدة 0,05، أي نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود فروق في سلامة إدارة البنوك يعزى لنوع البنك، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق في سلامة إدارة البنوك يعزى لنوع البنك.

6- اختبار الفرضية السادسة: نتائج اختبار تحليل تباين الأحادي لدراسة حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية يعزى لنوع البنك ندرس ما يلي:

قصد معرفة هل هناك اختلاف أو تباين في الحساسية اتجاه مخاطر السوق يعزى أو يعود لنوع البنك في البنوك الجزائرية نطرح الفرضية التالية:

H0: لا توجد اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية يعزى لنوع البنك.

H1: يوجد اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية يعزى لنوع البنك.

جدول رقم (2-18): تحليل التباين الأحادي حساسية اتجاه مخاطر السوق حسب نوع البنك

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	درجة المعنوية
بين المجموعات	5.096	3	1.699	,014
داخل المجموعات	20.729	48	,432	
المجموع	25.825	51		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

- من الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة sig=0.014 أصغر من القيمة المعتمدة 0,05، معناه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي توجد اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية يعزى لنوع البنك.

- من خلال النظر إلى نتائج جدول تحليل تباين الأحادي يوجد على الأقل بنك يختلف عن البنوك في الأخذ بمعيار الحساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية، وبالتالي أوجب علينا الذهاب إلى الاختبارات البعدية لمعرفة أي من البنوك يختلف عن البنوك الأخرى، وعليه كانت نتائج الاختبارات البعدية كالتالي:

الجدول (2-19) نتائج الاختبارات البعدية

(I) البنك_نوع	(J) البنك_نوع	Différence de moyennes (I-J)	Erreur standard	Signification	Intervalle de confiance à 95%	
					Borne inférieure	Borne supérieure
CPA	AGB	-,61806	,28978	,157	-1,3893	,1532
	BDL	-,19192	,29537	,915	-,9780	,5942
	BEA	-,78681*	,26378	,022	-1,4888	-,0848
AGB	CPA	,61806	,28978	,157	-,1532	1,3893
	BDL	,42614	,27432	,414	-,3039	1,1562
	BEA	-,16875	,23996	,895	-,8074	,4699
BDL	CPA	,19192	,29537	,915	-,5942	,9780
	AGB	-,42614	,27432	,414	-1,1562	,3039
	BEA	-,59489	,24668	,088	-1,2514	,0616
BEA	CPA	,78681*	,26378	,022	,0848	1,4888
	AGB	,16875	,23996	,895	-,4699	,8074
	BDL	,59489	,24668	,088	-,0616	1,2514

*. La différence moyenne est significative au niveau 0.05.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

- نلاحظ من نتائج الجدول أنه لا يوجد اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية بين CPA وAGB لأن القيمة المحسوبة SIG =0,157 أكبر من القيمة المعتمدة 0,05و أيضا لا يوجد اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية بين CPA وBDL لأن القيمة المحسوبة SIG =0,915 أكبر من القيمة المعتمدة 0,05ويوجد اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية بين CPA وBEA لأن القيمة المحسوبة SIG =0,022 أصغر من القيمة المعتمدة 0,05.
- لا يوجد اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية بين AGB وBDL لأن القيمة المحسوبة SIG =0,414 أكبر من القيمة المعتمدة 0,05، و أيضا لا يوجد اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية بين AGB و BEA لأن القيمة المحسوبة SIG =0,895 أكبر من القيمة المعتمدة 0,05.
- ونلاحظ أيضا من الجدول أنه لا يوجد اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية بين BEA و BD لأن القيمة المحسوبة SIG =0,088 أكبر من القيمة المعتمدة 0,05.
- و بالتالي من الجدول نستنتج أن البنوك التي لديها اختلاف بينها في الحساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية هي بنك CPA و بنك BEA.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تبين أن البنوك الجزائرية لا تملك نظام تقييم مصرفي تعتمد عليه البنوك الجزائرية في مراقبته لهذه الأخيرة، بل يعتمد على القواعد الاحترازية التي تم ذكرها سابقا، لذلك فقد حاولنا في هذا الفصل تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على البنوك الجزائرية، ويشترك النظام الأمريكي مع القواعد الاحترازية التي تطبق في الجزائر في الأخذ بعين الاعتبار كل من سلامة الإدارة و الحساسية اتجاه مخاطر السوق، أما فيما يخص تقييم كفاية رأس المال والسيولة والربحية فلم تتوفر المعلومات و المعطيات اللازمة لذلك، ولكن رغم ذلك تم الوصول إلى النتائج التالية المتعلقة بالبنوك الجزائرية:

ومن خلال ذلك تبين أن نظام التقييم يكشف عن نقاط القوة والضعف التي تتميز بها البنوك وبذلك فإن المعلومات التي يكشف عنها تساهم في تسهيل عملية الرقابة.

ومن خلال المناقشة وتقييم هذه النتائج تمكنا من الإجابة على بعض التساؤلات التي انطلقت منها الدراسة واثبات صحة أو نفي الفرضيات.

الخاتمة

تعتبر عملية تقييم الأداء مرحلة من مراحل الرقابة المصرفية الفعالة التي تقوم بها البنوك الجزائرية، وتتمثل مختلف أدوات الرقابة في القواعد الأساسية لاتفاقية بازل الثانية التي تهدف إلى تطور ثقافة إدارة المخاطر، وسعيا لتحقيق ذلك حاولت عدة جهات رقابية استخدام نظام لتقييم المخاطر، ومن أهمها النموذج الأمريكي Camels الذي يعالج مشاكل البنوك في ستة محاور وهي: رأس المال، جودة الأصول، السيولة، الربحية، الإدارة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق، وعلية لعدم توفر المعلومات اللازمة لبعض المحاور قمنا بتطبيق محورين وهما سلامة الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق على البنوك الجزائرية وهي: بنك التنمية المحلية BDL وبنك الخارجي الجزائري BEA والقرض الشعبي الجزائري CPA وبنك الخليج الجزائري AGB من أجل معرفة تقييم أدائهم وبعض الاختلافات، وقد توصلنا إلى بعض الملاحظات و هي كالتالي:

- أن عملية تقيم الأداء هي جزء من الرقابة، والّتي تساعد على اتخاذ القرار والأحكام التقييمية.
- يعتبر معيار Camels إحدى المعايير والمؤشرات لقياس مواطن قوةوضعف لتقييم أداء البنك.

نتائج البحث:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- وجود سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية.

2- وجود حالة ضعف تسود البنوك الجزائرية وفقا لحساسية مخاطر السوق.

3- يوجد اختلاف في سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية يعود لخبرة العمال لديها.

4- عدم وجود اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق يعود لخبرة العمال.

5- عدم وجود فروق في سلامة إدارة البنوك يعزى لنوع البنك.

6- وجود اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق في البنوك الجزائرية يعزى لنوع البنك.

الاقتراحات:

تدعيما للنتائج السابقة و إجابة على الفرضيات يمكننا اقتراح جملة من التوصيات:

- تعزيز و تطوير أساليب الرقابةالمصرفية في الجزائر و العمل بأسلوب الرقابة بالتركيز على المخاطر الذي يقوم على أساس استعمال نظم التقييم بما يضمن سلامة الجهاز المصرفي.
- الاهتمام المتزايد بإعداد دورات تأهيلية في مجال تقييم البنوك الجزائريةو هذا من أجل معرفة أداءه.
- دراسة نقاط ضعف البنوك الجزائرية، من أجل الحد من تفاقمها.
- تطوير نظم المعلومات في البنوك بما يساهم في إجراء التحليل لجميع مكونات نظام التقييم المصرفي المقترح، بالسرعة وبما يضمن سهولة انتقال المعلومات، خاصة المتعلقة بالمخاطر وتعيين نقاط الضعف بما يضمن كفاءة الإدارة في معالجتها.
- متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتطوير المالي للبنوك و خاصة المتخصصة مثل نظام Camels و الاستفادة من خبرات البنوك العالمية في هذا المجال.
- تضمين نتائج تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي ضمن البيانات المالية السنوية التي تفصح عنها البنوك الجزائرية للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق.
- الاسقادة من خبرات البنوك العالمية و الأجنبية الرائدة فيهذا المجال من أجل تحسين كفاءة و أداء البنوك الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الكتب

1. أبو الفتوح علي فعالة،**التحليل المالي وا إدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1999.
2. أحمد علي ديغم، **اقتصاديات البنوك**، مكتبة مدبولي،القاهر ة.
3. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلّة الباحث جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 07، 2010/2009.
4. زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ط03، 2006.
5. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
6. طارق الله خان، أحمد حبيب، **إدارة المخاطر**، تر: عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعو دية، 2003.
7. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
8. عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، منشأ المعارف، الإسكندرية.
9. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
10. عبد المنعم راضي، **النقود و البنوك**، مطبعة نهضة مصر، مصر، 1988.
11. عرف محمود الكفراوي،ال ّ **قابة المالية" مؤسسة الثقافة الجامعية**،الإسكندر ية، ط02، 2004.
12. علا نعيم عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية، عمان.
13. محمد السيد سرايا، **البنوك التجارية شركات التأمين**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
14. محمد دويدار، أسامة الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
15. مصطفى رشدي شيخة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي في الدار الجامعية الجزائر**، (د.ط)، (د.ت).

16. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط02، عمان، 2000.

17. نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

ثانياً: الرسائل والأطروحات

1. أحمد نور الدين الفراء، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي "camels" للرقابة على القطاع المصرفي**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة.

2. أمحدد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق توصيات لجنة بازل**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشور، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.

3. بوعتروس عبد الحق، **معايير تقييم الأداء للمؤسسة الصناعية العامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة عنابة، الجزائر، 1992.

4. تهاني محمد محمود الزعابي، **تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشور، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.

5. شروق رقبة، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2007/2006.

6. شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

7. صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجيستر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

8. موسى محمد أبو حطب، **فعالية نظام تقييم الأداء و أثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلّبات شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

9. هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

ثالثًا: الجرائد والمجلات

1. بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 07، 2009.
2. سعاد عبد الفتاح وآخرون، **قياس كفاية رأس المال للمصارف الأهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 34، 2013.
3. سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06، 2006.
4. عبد الغني دادان، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، بحث في مجلّة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2007.
5. مصطفى كامل رشيد، **مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل"**، مجلةالإدار ة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 67، 2007.
6. نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013.
7. يوسف بوخلخال،**أثر تطبيق نظام التّقييم المصرفي الأمريكي "Camels" علىفعّالية نظام الر ّقابة على البنوك التجارية**،مجلّة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.

رابعاً: الندوات والملتقيات

1. أحلام بوعبدلي، خليل عبدد الرزاق، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد و المخاطرة**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع و رهانات.
2. حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي ،جيجل.
3. زينة قمري، **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسات المينائية**، الدراسة عبارة عن مـُداخلة، جامعة سكيكدة، الجزائر، (د.ت)، موقع وتاريخ التحميل، http:// www. Vantukji. Com// media/ 2056/ F264. Doc consulte le 20/03/2019 a 20 :25
4. سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2009.
5. عبد الله تركي نادر الناهش، **البنوك التجارية مفهومها وأهدافها**، منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، 2014.
6. علي عبد الرضا حمودي العميد**مؤشرات الحيطة الكلية وا إمكانية التنبؤ المبكّر بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق)**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي.
7. نصر عبد الكريم، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 02 : دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفياالأر دنية، المنعقد فيالفتر ة من 2007/05/04.

خامساً: التوثيق الإلكتروني

1. دريس رشيد، حبري سفيان، **مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر**، ص: 02، على الموقع التالي.www.elbassair.org ، يوم 2019/03/31.
2. من الموقع التّالي: http:// www. Accdiscussion. Com / acc 7019. Html، التاريخ: 19 مارس 2019 التّوقيت: 22:29.

سادساً: باللغة الأجنبية:

1. " Rapport d'évaluation des performances globales de l'union nationale des caisses rurales d'épargne et de prêt " UNACREP république de bénin Aout.
2. Larraina Buergor, « CAMELS RATINGS, what they mean and why they », deirector corps, 2011.
3. Methodes et systemes d'analyse et de prevention des risques au sein du Secretariat General De La Commission Bancaire" ،Étude du rapport annuel de La Commission Bancaire - Étude de La Commission Bancaire En France،1998.
4. Sylvie de coussergues ،gestion de la banque, du diagnostégie, dounod, paris .http:// www.wikipedia. Org/wiki/ banque. Consulté le 21.03.2019 à 21 :22 .
5. yakob hubayah, « camel rating Approach to Assess the Insurance operator Financial Strength », Journal Ekonomi malaysia, 2012.
6. Beverly J. Hirtle and Jose . p "Supervisory Information and the Frequency of Bank Examination" FRBNY Economic Policy ReviewGunter Capelle-Blancard, April 1999.
7. Gunter Capelle-Blancard, Thiery Chauveau,"L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe", Revue française d'économie , Vol19, N°1 , 2004.

قائمة الملاحق

استمارة لتقييم جودة الإدارة في البنك

الجنس:..... **المستوى الدّراسي:** .....

الخبرة المهنية: ..... **الرّتبة الوظيفية:** .....

الحوكمة					
مدى معرفة أعضاء الإدارة بمفهوم الحوكمة في البنوك ومبادئ الحوكمة المصرفية	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	عدم المعرفة
مدى تطبيق الإدارة للحوكمة في جميع أنشطتها	تام	نسبي	ضعيف	ضعيف جدًا	عدم التّطبيق
مدى توفير الشّفافية والإفصاح في كافة أعمال المصرف	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	عدم توفّرها
مدى معرفة أعضاء الإدارة بكافة العمليات اليومية للمصرف	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	عدم المعرفة
مدى مراعاة الإدارة لحقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع البنك	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	عدم مراعاتها
العلاقة مع البنك المركزي					
مدى دقّة البيانات والمعلومات المقدّمة للسلطة النّقدية	دقيقة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	غير دقيقة
مدى تجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي	تام	نسبي	ضعيف	ضعيف جدًا	عدم التّجاوب
مدى تقديم التّقارير للبنك المركزي في الوقت الماسب أو في أوقاتها المحدّدة	ئمًا	البًا	رًا	ًا جدًا	تأخيرها
إدارة المخاطر					
مدى قُدرة الإدارة على معرفة وفهم المخاطر الّتي يتعرّض لها البنك	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	عدم القدرة
مدى سعي الإدارة لوضع أنظمة لقياس ومراقبة المخاطر	تام	نسبي	ضعيف	ضعيف جدًا	دم السّعي

مدى قدرة الإدارة قياس وضبط درجة المخاطر ي تتعر ّض لها	تام	نسبي	ضعيف	ًا ضعيف جد	عدم القدرة
دى قدرة الإدارة لمواجهة المخاطر وا إدارتها شكل جيّد	تام	نسبي	ضعيف	ًا ضعيف جد	عدم القدرة
تفييم الأداء					
مدى اهتمام الإدارة بتقييم أداء البنك	ًا ئم	ًا بال	ًا ر	ًا جد ا	عدم الاهتمام
مدى استخدام الإدارة لأساليب حديثة لتقييم أداء البنك	ًا ئم	ًا بال	ًا ر	ًا جد ا	عدم الاهتمام
دى قُدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المسطّرة	ًا ئم	ًا بال	ًا ر	ًا جد ا	عدم تحقيقها
دى قُدرة الإدارة استخدام موارد البنك بكفاءة	ًا ئم	ًا بال	ًا ر	ًا جد ا	عدم القدرة
المراجعة والتّدقيق					
مدى استقلالية المراجع الدّاخلية	تامة	نسبية	ضعيفة	ًا ضعيفة جد	عدم الاستقلالية
مدى استقلالية المراجع الخارجية	تامة	نسبية	ضعيفة	ًا ضعيفة جد	عدم الاستقلالية
دى تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الدّاخلية	تام	نسبي	ضعيف	ًا ضعيف جد	عدم التّجاوب
مدى تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الخارجية	تام	نسبي	ضعيف	ًا ضعيف جد	عدم التّجاوب
دى فعّالية نظام الرقابة الداخلية	تامة	نسبية	ضعيفة	ًا ضعيفة جد	دم الفعّالية
الموارد البشرية					
ى التّوزيع السّليم للمسؤوليات ومراكز اتّخاذ القرار في المصرف	سليم	نسبي	ضعيف	ًا ضعيف جد	غير سليم
جود دليل عمل لعمّال البنك حسب مناصبهم	تامة	نسبية	ضعيفة	ًا ضعيفة جد	صعبة

وضع الإطار أو العامل المناسب في المكان المناسب	ئم ًا	البً ا	ر ًا	ً ا جد ًا	طلقً ا
مدى تطبيق خ ُطط واضحة للتوظيف	ئم ًا	البً ا	ر ًا	ً ا جد ًا	طلقً ا
مدى توفير برامج تدريبية للموارد البشرية	ئم ًا	البً ا	ر ًا	ً ا جد ًا	ُنعدمة
ى توفّر حوافز مالية وإدارية (مكافئات التّرقيات)	ئم ًا	البً ا	ر ًا	ً ا جد ًا	ُنعدمة
مدى حرص الإدارة على تقييم أداء الموظفين	ئم ًا	البً ا	ر ًا	ً ا جد ًا	عدم التّقييم
لتّكنولوجيا والمعلومات					
دى حرص الإدارة على إدخال التّكنولوجيا والأنظمة الحديثة في عمل البنك	تام	نسبي	ضعيف	ضعيف جد ًا	عدم الحرص
، سُهولة وسُرعة تنقّل المعلومات داخليًّا وخارجيًّا	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جد ًا	صعبة
ى و ُصول المعلومات في الوقت المناسب	ئم ًا	البً ا	ر ًا	ً ا جد ًا	عدم الوصول
معايير أخرى					
التّقيّد بالقوانين والأنظمة والتّعليمات السّارية	تام	نسبي	ضعيف	ضعيف جد ًا	م التّقيّد
مدى معرفة أعضاء الإدارة بالقوانين المنظّمة للعمل المصرفي	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جد ًا	عدم المعرفة
دى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة بالسّوق المصرفي	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جد ًا	عدم المعرفة
ى قُدرة الإدارة على التكيّف مع الأحوال متغيّرة (دّاخلية والخارجية)	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جد ًا	دم التّكيّف
قُدرة الإدارة على مُراقبة التّغيّرات في البيئة ّنافسيّة	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جد ًا	دم التّكيّف

مدى الحرص على تقديم خدمات جديدة	تام	نسبي	ضعيف	ضعيف جدًا	عدم الحرص
دى سعي الإدارة لخلق مكانة جيّدة للبنك	تام	نسبي	ضعيف	ضعيف جدًا	دم السّعي
لحساسية اتّجاه مخاطر السوق					
مدى حساسية أصول البنك لمخاطر سعر الفائدة	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	عدم الحساسية
مدى حساسية خصوم البنك لمخاطر سعر الفائدة	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	عدم الحساسية
مدى حساسية أصول البنك لمخاطر أسعار صرّف	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	عدم الحساسية
مدى حساسية خصوم البنك لمخاطر أسعار صرّف	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	عدم الحساسية
دى حساسية أصول البنك للتّقلّبات في أسعار الأوراق المالية	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	عدم الحساسية
مدى حساسية خصوم البنك للتّقلّبات في أسعار الأوراق المالية	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	عدم الحساسية
دى حساسية أصول البنك للتّقلّبات في أسعار أوراق السّلع	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	عدم الحساسية
دى حساسية خصوم البنك للتّقلّبات في أسعار أوراق السّلع	تامة	نسبية	ضعيفة	ضعيفة جدًا	عدم الحساسية